

مقدمة

التقرير السنوى للأمين العام
عن
اعمال المنظمة

أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الرابعة والعشرون
الملحق رقم ألف (A/7601/Add. 1)



الامم المتحدة

نيويورك، ١٩٧٠

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.
ويعني إجراء أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى
وثائق الأمم المتحدة

الفهرست

الصفحة

١		اولا - عموميات
٧		ثانيا - نزع السلاح
١٣		ثالثا - الفضاء الخارجي وقاع البحار
١٦		رابعا - الشرق الاوسط وقبرص
٢٢		خامسا - الانماء الاقتصادى والاجتماعي
٣٧		سادسا - حقوق الانسان
٤٠		سابعا - الفصل العنصرى
٤٣		ثامنا - انتهاء الاستعمار
٤٧		تاسعا - المسائل الاخرى
٥٢		عاشرا - ملاحظات ختامية

المقدمة

اولا

عموميات

١ - لقد استمر خلال فترة الشهور الاثني عشر الاخيرة ، تدهور الحالة الدولية الذي تحدث عنه في مقدمة تقريرى السنوى للعام الماضي . ففي الشرق الاوسط ، اتسمت السنة باشتداد التوتر وبلوغ النزاع في المنطقة مستوى لم يبلغه منذ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ . ومع ان آخر التطورات فيما يتعلق بالحالة المفجعة في نيجيريا ، كانت باعثة على الامل ، فان الآلام المهاولة التي عاناها السكان المدنيون والخسائر النازلة بالارواح والاموال كانت ماثرة قلق لدى الجميع . على اني ارى ، فيما يتعلق بفييتنام ، دلائل على حصول شيء من التحسن . ولئن كان من الصحيح ان محادثات باريس لم تسفر حتى الآن عن اية نتائج قاطعة ، فان اشتراك اطراف النزاع في هذه المباحثات يشكل بحد ذاته خطوة في الطريق الصحيح لها اهميتها البالغة . وقد تحسنت الحالة في قبرص تحسنا مطردا من حيث عودة الحياة المدنية الى حالتها الطبيعية ، كما ان زعماء الطائفتين يواصلون محادثاتهم . الا ان هناك بعض مشاكل اساسية مازالت في انتظار الحل .

٢ - ونجد ، في ميدان نزع السلاح ، ان التقدم ، في الواقع ، محدود جدا ؛ بل ان ثمة احتمالا مفزعا هو حصول سباق تسلح جديد في ميدان الاسلحة النووية ، يشمل اجهزة الدفاع المضادة للقذائف ، والقذائف ذات الرؤوس المتعددة . واني اجد في التقرير الذي اعد مؤخرا بمساعدة الخبراء الاستشاريين في موضوع الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية) وآثار استعمالها المحتمل ، وفي الاهتمام الذي يوليه لهذه المشكلة مؤتمر لجنة نزع السلاح ، مدعاة للامل في ان يتسنى الوصول في دورة الجمعية العامة القادمة الى نوع من الاتفاق العام بشأن النهج الذي يتبعه المجتمع الدولي في المستقبل في معالجة هذه المسألة . كما ان من دواعي اغتباطي ذلك الاهتمام الذي يبدي به المؤتمر نفسه بمسألة ضمان تخصيص قاع البحار والمحيطات للاغراض السلمية وحدها .

٣ - وقد اشرت في السنوات الماضية الى مشاكل الاستعمار والفصل العنصري المزمعة التي استمرت في الجنوب الافريقي رغم ارادة الامم المتحدة . ولقد استمرت هذه المشاكل ، وليس ثمة دليل على توفر الارادة السياسية اللازمة لحلها لدى الذين هم في مركز يمكنهم من حلها . وهذا القول نفسه يصدق على مسائلتي روديسيا وناميبيا العسيرتين .

٤ - ولقد تطرقت في عدة مناسبات في السنوات الاخيرة الى مسألة النشاط الاعلامي المباشر

دعما لاهداف الامم المتحدة ووظائفها المتنوعة . ولقد لاحظت ان هيئات الامم المتحدة واجهزتها المختلفة تعلق اهمية متزايدة على تقوية الدعم الاعلامي للنواحي التي يهتم بها كل منها . وكما ذكرت من قبل ، فان هذا الاهتمام المتزايد بالاعلام وذلك التقدير الأكبر لدوره بوصفه عنصرا اساسيا من عناصر النشاطات الموضوعية للامم المتحدة ، سياسية كانت ام اقتصادية ام اجتماعية ام انسانية ، انما هو امر جدير بكل ترحيب .

٥ - وقد نشرت مؤخرا ، تلبية لطلبات شتى صادرة عن عدد من هيئات الامم المتحدة واجهزتها المختلفة ، مجموعة من التحقيقات والتقارير عن مشاكل الاعلام وامكانياته ، من امثالها التقارير المقدمة الى اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، واللجنة التحضيرية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، ومجلس التجارة والاعمال . واني لعلني امل وثقة بأن هذه التقارير المترابطة ستتيح الفرصة لاجمال الفكر مجددا بصورة جذرية في مشكلة النشاطات الاعلامية للامم المتحدة بكاملها ، وكذلك في الهيكل التنظيمي فضلا عن الموارد المالية والبشرية اللازمة لمتابعة هذه النشاطات فـي ضوء الاحتياجات والامكانيات القائمة اليوم . واني امل الا يتأخر طويلا هذا التفكير المجدد في العمل الاعلامي ولا اعادة تنشيطه . وقد اتخذت من جانبي عدة خطوات في اتجاه سبيل تقوية نشاطات الامم المتحدة الاعلامية وزيادة الانتاج في جميع الميادين . من ذلك ، مثلا ، اني اذنت بانشاء مركز للاعلام الاقتصادي والاجتماعي داخل ادارة شئون الاعلام يتألف من مجموعة من المتخصصين فـي الميادين الاقتصادية والاجتماعية وفي تقنيات الاعلام المتصلة بهذه الميادين . ومعظم نفقات هذا المركز تمول حاليا بالتبرعات ، واني امل ان يقوم المركز بدور هام في توفير الدعم الاعلامي اللازم لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني .

٦ - كذلك اتخذت الترتيبات اللازمة لزيادة التنسيق بين ادارة شئون الاعلام والادارات الموضوعية المختصة فيما يتعلق بالاعلام المتصل بالميادين السياسية من ميادين نشاط الامم المتحدة . ومن ثم فقد اصبح من المنتظر ان تزداد الجهود وان تكون السياسة الاعلامية موجهة توجيهها افضل في نواح مثل القضاء على الفصل العنصري والعنصرية ، وانهاء الاستعمار ، وتعزيز حقوق الانسان .

٧ - وارى من المفيد في ابداء هذه الملاحظات العامة ان اكرر وأؤكد من جديد مبدأين اساسيين استرشدت بهما ، وسارت على هديهما جميع نشاطات الامم المتحدة الاعلامية منذ بدء تنظيمها بموجب القرار ١٣ (الدورة ١) المتخذ في عام ١٩٤٦ ، وهما : ان نشاط الامم المتحدة الاعلامي ينبغي ان يتسم باقصى ما يمكن من العالمية والواقعية والموضوعية في جميع المسائل سياسية كانت ام اقتصادية ام اجتماعية ؛ وكذلك ان وضع السياسة الاعلامية وتنفيذها ينبغي ان يوكلا ، في ظل السلطة العامة لهيئات الامم المتحدة الرئيسية ، الى الامين العام ، ومنه الى الامين العام المساعد المشرف على ادارة شئون الاعلام .

٨ - وغني عن البيان ان كلامي هذين المبدأين الاساسيين مستمد من الآخرو داعم لــــه . فان نشاط الامم المتحدة الاعلامي ينبغي ، بحكم طبيعته ومقصده ، ان يضم ، في مادته ، جميع

المبادئ التي يتناولها نشاط الأمم المتحدة ، وهي مبادئ مختلفة ولكنها مترابطة ، وان يشمل ، في مدى انتشاره ، جميع اقاليم العالم الجغرافية . وهذه الضرورة بدورها تجعل المركزية التي قررت الجمعية العامة ، قبل ثلاثة وعشرين عاما ، الاخذ بها في توجيه سياسة النشاط الاعلامي وفي مراقبة سيره ، امرا لا بد منه لتأمين اقتصادية هذا السير ووحدة تلك السياسة في آن واحد .

٩ - وقد ظلت حالة المنظمة المالية مزعزعة كما ان قدرتها على دفع المرتبات والاجور وغير ذلك من النفقات الجارية تتوقف على الاقتراض من الحسابات الائتمانية والخاصة الموضوعة في عهدة الامين العام والخاضعة لرقابته . وفيما يتعلق بالميزانية العادية ، فان الخصوم الجارية (اي الحسابات الواجبة الاداء) ، والمديون والمبالغ المختلفة المستحقة للحسابات الائتمانية والخاصة والفوائض كانت ، في ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٩ ، تتجاوز بمبلغ ٨٠ مليون دولار مقدار اصول الجارية (اي المبالغ النقدية ، والاستثمارات ، والنفقات المؤجلة ، والحسابات المنتظر تحصيلها والمبالغ المستحقة على الصناديق الاستثنائية) . وفي التاريخ نفسه ، كانت المسحوبات من صندوق رأس المال المتداول لتمويل نفقات الميزانية العادية قد بلغت ٣٩٠ مليون دولار ، والمبالغ المستخدمة في هذا الغرض نفسه من التبرعات المقدمة للحساب الخاص للأمم المتحدة قد بلغت ١٤٣ مليون دولار . وبذلك فان التبرعات الواردة حتى ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٩ كانت تقل بمبلغ ٥٩٦ مليون دولار عن النفقات المصروفة . وفي التاريخ نفسه ، بلغ مجموع النفقات المعقودة غير المسددة ١٣٣٣ مليون دولار .

١٠ - ورغم حدوث بعض التحسن المؤقت في الحالة في تموز (يوليه) حين ورد حوالى ٢٨ مليون دولار من الاشتراكات المقررة في الميزانية العادية ، فانه ينتظر للحالة ان تتدهور خلال بقية السنة ، وان تصبح حرجة مرة اخرى قبل نهاية عام ١٩٦٩ .

١١ - وفي ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٩ ، بلغ مجموع الارصدة غير المدفوعة من الاشتراكات المقررة في الميزانية العادية حوالى ١٣٠ مليون دولار . وينسب عدم دفع ٢٦٧ مليون دولار من هذا المبلغ الى موقف بعض الاعضاء القائم على امتناعهم عن دفع تلك الاجزاء من الاشتراكات المقررة في الميزانية العادية التي تتناول نفقات خدمة سندات الأمم المتحدة ونفقات بعض النشاطات التي يرى هؤلاء الاعضاء ان ادراجها في الميزانية العادية امر غير قانوني ؛ اما الباقي ، ومقداره ١٠٣٣٣ مليون دولار ، فهو يمثل متأخرات الاعضاء في مدفوعات الاشتراكات . ومن المرجح ، قياسا على نمط الدفع في الماضي ، ان يبقى مبلغ يقدر بـ ٢٢٣٣ مليون دولار من مبلغ الـ ١٠٣٣٣ مليون دولار المذكور آنفا غير مدفوع في نهاية عام ١٩٦٩ .

١٢ - وما زالت الحالة المالية فيما يتعلق بالحساب الخاص لقوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة والحساب الخاص لعملية الأمم المتحدة في الكونغو مبعث قلق جدي . ففي ٣٠ حزيران (يونيه) ١٩٦٩ ، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة لهذه الحسابين ، والتي تعتبر عمليا غير قابلة للتحصيل ، ما مجموعه ١٣٢٧ مليون دولار ؛ ومن هذا المبلغ ٦٠٥ مليون دولار تخص قوة الطوارئ التابعة

للأمم المتحدة و ٨٢١ مليون دولار تخص عملية الأمم المتحدة في الكونغو . وفي التاريخ نفسه ، بلغت المبالغ المدد بها للحكومات التي قدمت الكتائب والدعم في مجال النقل والا يواء والتموين لعملياتي صيانة السلم هاتين ٢٠٥ مليون دولار بالنسبة الى العملية الاولى و ١٠ مليون دولار بالنسبة الى العملية الثانية ، وذلك بالرغم من استخدام ٩٥٥ مليون دولار و ٢٠٠ ٠٠٠ دولار من التبرعات المقدمة للحساب الخاص للأمم المتحدة في خفض مديونية هذين الحسابين . ويبلغ صافي الخصوم الاخرى والنفقات المعقودة غير المسددة في الحسابين ٥٥٥ مليون دولار و ٣٢٢ مليون دولار على التوالي . ونظرا الى عدم وجود اية ارصدة نقدية او استثمارات في هذين الحسابين في الوقت الحاضر ، فيما عدا ما يعادل ١١٨ مليون دولار من الزايبيرات الكونغوية غير القابلة للتحويل ، فان من المتعذر دفع ااح مبلغ من المبالغ الباقية المستحقة للحكومات التي استجابت بكل ذلك السخاء لطلب المنظمة اليها ارسال الكتائب وتقديم الدعم في مجال النقل والا يواء والتموين لقوات صيانة السلم .

١٣ - وقد ارتفع مقدار التبرعات وفوائدها المقيدة للحساب الخاص للأمم المتحدة بمبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار اثناء النصف الاول من عام ١٩٦٩ ، وبذلك بلغ مجموع المبالغ المقيدة لهذا الحساب ٢٠٥ مليون دولار . وليس هنالك ما يدعو الى توقع عقد او دفع تبرعات اضافية كبيرة في المستقبل القريب لمساعدة المنظمة على الخروج من المصاعب المالية الحساسة التي تكتنفها .

١٤ - كما ان الحالة المالية المتعلقة بقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص تبعث كذلك على اشد القلق ، اذ يقدر العجز في هذا الحساب ان يبلغ حوالي ١٠٨ مليون دولار في ١٥ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٩ ما لم ترد تبرعات اضافية .

١٥ - وفي ميدان الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، يبذل جهد كبير لتحديد ااهداف عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني وغاياته . وذلك شاغل طبيعي لا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وحده بل وكذلك لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء . واني اعتقد اننا اصبحنا الآن منظمين تنظيميا حسنا لمعالجة مهام عقد الأمم المتحدة الانمائي بفضل اسرة مجموعة المؤسسات التي أنشأناها في اطار الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء ، ومنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، وكذلك بطبيعة الحال بفضل اسرة الوكالات التي تتألف منها مجموعة الأمم المتحدة .

١٦ - ان بداية عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني توافق السنة الخامسة والعشرين من عمر المنظمة . ولسوف يكون من المشجع ان تتسم المناقشات التي ستخصصها الجمعية العامة للمساائل المتصلة بأهداف العقد الانمائي الثاني واستراتيجياته بقدر أكبر من التفاؤل والحماس يتناسب مع النجاح الباهر الذي تكللت به جهود المنظمة ، لاسيما بوصفها اداة متعددة البلدان لتعزيز

الانماء الاقتصادي والاجتماعي . وفي الوقت الذي تلجأ البلدان المتنامية فيه بصورة متزايدة الى الامم المتحدة للحصول على المساعدة في جهودها الانمائية ، نشهد في السنوات الاخيرة ان الدول الاعضاء الموفورة الثراء تبدي ترددا في تقديم الدعم المالي للمنظمة على نطاق يتلاءم مع التزايد الحاصل في مهامها حجما وتشعبا ، ولا سيما مهامها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان .

١٧ - ان التفاوت المتزايد دوما بين القرارات التي تتخذها الهيئات الواضحة للبرامج وبين الاعتمادات التي ترصد لتنفيذ القرارات لم يكن خافيا على الانظار . ان نجد انه قد صدرت ، ابتداء بقرار الجمعية العامة ١٧٩٧ (الدورة ١٧) بشأن السياسة الشاملة للبرامج والميزانية ، توصيات عديدة في هذا الموضوع من كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، واللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية ، والجمعية العامة ذاتها . وعلى اثر صدور توصيات لجنة الخبراء الخاصة المعنية ببحث مالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي هيئاته الفرعية الى وضع " برامج اعمال طويلة الاجل تحوى بيانا واضحا للاولويات فيما بين المشاريع المختلفة " ، وعهد الى لجنة البرنامج والتنسيق التابعة له بمهام في مجال استمرار البرنامج والتنسيق تناول جميع مجالات النشاط في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان . كما ان الجمعية العامة التمست من الامين العام ان يضع ، لاغراض التخطيط ، تقديرا للسنة المالية التالية لكي تنظر فيه الجمعية وقت بحثها في مستوى الاعتمادات التي تقررها للسنة المالية المعنية .

١٨ - وفي الوقت الذي ادخلت فيه التحسينات على عملية اعداد الميزانية بفضل جهود الفرقة الداخلية لدراسة الميزانية ، بدأ العمل في اجراء استقصاء للانتفاع بملاكات الموظفين ولتوزيعهم بغية تحسين كفاءة الامانة العامة وفعاليتها ، وذلك عملا بتوصيات اللجنة الاستشارية لشئون الادارة والميزانية .

١٩ - واثن كانت هذه التدابير المختلفة التي ترمي الى تحقيق التحسينات في وضع البرامج واعداد الميزانية ، من ناحية ، والى تعزيز كفاءة الامانة العامة ، من ناحية اخرى ، جديدة بأن تقابل بالترحاب ، فان من الضروري الحرص على الا تؤدي عمليات الاستعراض واعادة التنظيم هذه الى اعاقا نمو المنظمة النمو اللازم المسير انمو سوء ولياتها . كما ينبغي الحرص على تأمين عدم اخلالها بتنفيذ البرامج الجارية التي تثبت فائدتها ، او بامكانية بدء برامج جديدة قد يكون لها نفعها في المجالات التي تتطلب العمل الدولي .

٢٠ - ومن حيث ان اعداد الميزانية لا يراى به اكثر من التعبير بلغة المال عن مستوى الموارد الذي يعد لازما للاضطلاع بالمهام الموكولة الى المنظمة ، فانه يبدو من غير المناسب محاولة تقييد نمو البرامج عن طريق تحديد الميزانية ، بل الاخرى ان ينصب التشديد على تحسين عمليات وضع البرامج ، وعلى تقرير اهداف ملموسة لعمل الامم المتحدة ، وعلى ترجمة هذه الاهداف الى برامج طويلة الاجل ومتوسطة الاجل ترصد لها الاعتمادات اللازمة .

٢١ - واني اذ اثير هذه القضايا المتصلة بالسياسة العامة ، ادرك انني لا استطيع ، فـي موقف من الميزانية في المستقبل المباشر ، تجاهل القلق الذي اعربت عنه حكومات بعض الدول الاعضاء ازاء نموها في السنوات الاخيرة (وهو نمو ينسب في جزء كبير منه الى انشاء اجهزة جديدة فـي ميداني التجارة والصناعة) او تجاهل ضرورة اجراء استقصاء للانتفاع بملاكات الموظفين ولتوزيعهم . ولذلك ، فقد اقتضت ، في وضع اقتراحاتي بشأن ميزانية عام ١٩٧٠ ، على طلب اعتماد اجمالي يسمح لـي بزيادة الموارد في المجالات الحرجة وذلك للحيلولة دون الاخلال بالبرامج ذات الاولوية الثابتة . ولقد فرضت مثل هذا القيد على الامانة العامة املا في ان يكون استقصاء الانتفاع بملاكات الموظفين وتوزيعهم المضطلع به حاليا قد انتهى فيما يتعلق بالجزء الاكبر من مرافق الامانة العامة قبل نهاية عام ١٩٧٠ ، وان يتوفر لدى وقتئذ اساس افضل لرعاية تعديلات لازمة في ميزانية عام ١٩٧١ على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين ، ولمراعاة نتائج الاستقصاء في التقديرات الاولوية اميزانية عام ١٩٧٢ . واني لعلى ثقة بان الجمعية العامة ستنتظر بعين التأييد في كل طلب لزيادة الموارد قد اجدني مضطرا الى التقدم به لكي يتسنى الاضطلاع ، حتى ذلك الحين ، بالبرامج الجديدة والحاجلة التي قد يترتب الاضطلاع بها نتيجة لقرارات الهيئات المختصة . وتحضرني ، في هذا الصدد ، مجالات العمل الدولي الجديدة التي ظهرت في السنوات الاخيرة ، مثل المسائل المتصلة باستخدام قاع البحار والمحيطات في الأغراض السلمية ، والتعاون في الفضاء الخارجي والحرب الكيميائية والبكتريولوجية ، ومشاكل البيئة البشرية والسكان .

٢٢ - لقد اشرت في مواضع اخرى من هذه المقدمة الى المشاكل العامة للانماء الاقتصادي والاجتماعي في سياق عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني . كما اشرت لقوى الى مشاكل البيئة البشرية والسكان . وانه لمن دواعي اغتباطي العميق ان المس الاهتمام الذي يولي في السنوات الاخيرة لمشاكل البيئة البشرية : الارض التي نطأها ، والهواء الذي نستنشق ، والماء الذي نشربه . واني آمل ان يؤدي العمل الدولي المرتقب في هذا الميدان الى تحسين البيئة البشرية في تلك البلدان التي اصبح التلوث فيها مشكلة جدية بالفعل . واني آمل ان تفيد البلدان المتنامية من خبرة البلدان المتقدمة ، وان تتعلم كيف تتخذ التدابير الوقائية اللازمة عند انماء مواردها هي .

٢٣ - ولقد وجدت تشجيعا كبيرا في ذلك الاهتمام المتزايد الذي توليه الهيئات المختصة لمشاكل نمو السكان في السنوات الاخيرة . كما ان من دواعي اغتباطي الشديد ما وجدته من استجابة لنداعي من اجل التبرع لصندوق استئماني ينشأ برعاية الامم المتحدة لتمويل برنامج موسع للنشاطات في ميدان السكان . وسيدبر هذا الصندوق نية عني مدير برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وأنا شديد الامل في زيادة موارده زيادة ضخمة في السنوات المقبلة وفي تأمين تغذيته بها بانتظام . واذ اتحقق ، هذا الامل ، اصبح في وسع الامم المتحدة واسرة مؤسساتها ووكالاتها ان تسهم مساهمة هامة في تخفيف المشاكل الناجمة عن سرعة نمو السكان ، وان تصين البلدان الراغبة على استحداث البرامج التي تساعد على خفض معدلات نمو السكان فيها ، وتؤدي بذلك الى تحسين مستوى حياة الافراد والاسر .

٢٤ - لقد اشترت في مقدمة تقريرى السنوى في العام الماضي ، الى اتفاق الآراء الذى وصل اليه الفريق العامل التابع للجنة الخاصة المعنية بعمليات صيانة السلم ، وهو الاتفاق الذى يقضى بان يضطلع الفريق بالنموذج الاول من برنامج اعماله في شكل دراسة لعمليات مراقبي الامم المتحدة العسكريين المنشأة او المأذون بها من قبل مجلس الامن ، وذكرت انه يبشر بتوفر الاستعداد لدى الجميع لسبل جديدة سعيها الى ايجاد حل لمختلف نواحي مسألة عمليات صيانة السلم .

٢٥ - وقد واصل هذا الفريق العامل اجتماعاته بلا انقطاع تقريبا منذ نهاية شهر آذار (مارس) من هذا العام ، واقفا جهوده على وضع المبادئ التوجيهية الشاملة لعمليات مراقبي الامم المتحدة العسكريين المنشأة او المأذون بها من قبل مجلس الامن . ومع ان الفريق العامل قد احرز تقدما كبيرا في اداء مهمته ، فان الخلاف في الرأي ما زال قائما بشأن بعض المسائل الهامة . ولا غرابة في ذلك بالطبع اذا اردنا ان لا يتوقع ان تتغير بين عشية وضحاها المواقف التي تمسك بها اصحابها ودافعوا عنها على مر سنوات عديدة . الا انه نظرا الى اعراب الجميع عن رغبتهم في الوصول الى اتفاق بشأن المسائل الباقية ، فاني آمل ان يتم الوصول قريبا الى اتفاق عام بشأن الترتيبات القابلة للتطبيق العملي والخاصة بعمليات المراقبين العسكريين المنشأة او المأذون بها من قبل مجلس الامن ، بما في ذلك مسائل الادارة والتمويل . ومن المأمول كذلك ان يتسنى في الوقت المناسب احرار التقدم بشأن النموذج الثاني الذى يتناول الوحدات العسكرية .

ثانيا

نزع السلاح

٢٦ - لم تشهد السنة الماضية تقدما كبيرا في ميدان نزع السلاح ، بل لقد تبدد فيما يبدو بعض ما ولدته السنوات السابقة من زخم وما بشرت به من أمل . ان العالم يمر الآن في ساعة يمكن اعتبارها ، اذا نظرنا اليها بمنظار التاريخ ، احدى الساعات الحاسمة في ذلك التنافس المشئوم على كسب سباق التسلح النووى . ولذلك فان من دواعي القلق البالغ ان لم يهتد حتى الآن الى سبيل لحل مشاكل منع انتشار الاسلحة النووية انتشارا افقيا ورأسيا . فان تجريب الاسلحة النووية مستمر بخطى سريعة ، والنفقات العسكرية العالمية تواصل الارتفاع بمعدل يبعث على الجزع ؛ وخطر من ذلك كله ان العالم يبدو مهددا بتصاعد سباق التسلح النووى تصاعدا لا يمكن التحكم فيه .

٢٧ - لقد استيقظت الآمال في احرار التقدم في طريق وقف سباق التسلح النووى عندما عرضت للتوقيع في ١ تموز (يوليه) ١٩٦٨ معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وعندما اعلنت في اليوم نفسه حكومتا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية اتفاقهما على الدخول في المستقبل القريب جدا في مباحثات ثنائية بشأن تحديد وخفض اجهزة ايمان الاسلحة النووية الاستراتيجية الهجومية واجهزة الدفاع ضد القذائف التسيارية . الا ان التقدم الذى احرز

منذ ذلك الحين كان محدودا جدا ، ومعه عدم انتشار الاسلحة النووية التي ترمي الى منع انتشار الاسلحة النووية الى الدول غير النووية مازالت خالية من توقيع عدد من الدول التي يمكن ان تصير دولاً نووية ؛ ولم تصدق عليها سوى دولة واحدة من الدول النووية الثلاث الموقعة عليها ارميا الدولتان الاخريان فلم تكتملا بعد اجراءات التصديق) ، وأقل من نصف الدول الاربعة الاخرى التي يلزم تصديقها على المعاهدة لنفاذها . وفيما يتعلق بالمشكلة الاخرى المتصلة بذلك ، أى مشكلة منع زيادة الانتشار النوعي والكمي للأسلحة النووية ولاجهزة ايصالها في الدول النووية ذاتها ، فان المفاوضات المستمرة لم تسفر حتى الآن عن أية نتائج ملموسة . وبالرغم من القرار دال الذي اتخذه مؤتمر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الذي انعقد في جنيف في ٢٩ آب (اغسطس) ١٩٦٨ ، وبالرغم من قرار الجمعية العامة ٢٤٥٦ دال (الدورة ٢٣) المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨ الذي تحدث فيه على الاسراع ببدء المباحثات الثنائية بشأن تعديد وخفض الاسلحة النووية الاستراتيجية ، فان الطرفين لم يجدا في امكانهما ، حتى كتابة هذه السطور ، اعلان موعد بدء هذه المباحثات .

٢٨ - ان العالم بعيد الآن عن احراز التقدم نحو تعديد وخفض تهديد الاسلحة النووية له ، بل انه يبدو انه الآن على عتبة تصعيد ضخم جديد في ميدان الاسلحة النووية . والخطط التي تبحث في الوقت الحاضر لايجاد اجهزة الدفاع المضادة للقذائف والقذائف ذات الرؤوس المتعددة تولد شعورا مجددا بالخوف وعدم الطمأنينة وخيبة الأمل . اما تلك الابجديات المتعقدة وتلك الحسابات المشعومة من امثال ABM (القذائف المضادة للقذائف التسيارية) و MIRV (المركبات الحائزة ذات الرؤوس المتعددة الموجهة الى اهدافها بصورة مستقلة) فانها لا يمكن ان تفضي الا الى تسارع ما وصف بانه " الزخم الجنوبي " لسباق التسلح النووي . كما ان استحداث وتطوير مثل هذه الاسلحة الجديدة من شأنه ان يضخم ويعقد بشدة مشاكل التثبيت والرقابة في اية تدابير تتخذ لوقف سباق التسلح النووي . وفكرة " التفوق " في مثل هذا السباق انما هي وهم من الاوهام لانها لا يمكن ان تؤدي الى غير منافسة لانهاية لها يضاعف فيها كل طرف قدراته النووية سعيا الى مضاهاة الطرف الآخر او تجاوزه حتى ينتهي السباق بكارثة محققة تصود بالوبال على الجميع : ان الامن تدنى تدنيا لولبيا بمقدار التصاعده اللولبي لسباق التسلح .

٢٩ - ومن الناحية الاخرى فان فرض وقف سباق التسلح ، مثل الحاجة الى وقفه ، هي أكبر الآن منها في اي وقت مضى . ان يوجد حاليا توازن تقريبي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . وفي وسع كل منهما تدبير الآخر تدميرا كليا تقريبا ، وليس في وسع ايهما ، اذا نشبت الحرب النووية ، اتقاء المحرقة ولا الافلات منها . ان حالة الاستقرار النسبي الحالية يمكن ان تزول ، ولو زوالا مؤقتا . فعسب ، اذا خرجت الى الوجود " اجيال " جديدة من اجهزة الاسلحة النووية ونصبت في مواقعها . وهذا الاخلال بالتوازن او هذا الاخلال بالاستقرار سيوجد اغراءات وضغوط لا يعرف كنهها ، وسيزيد من خطر احتمال الزلزال في التقدير زيادة كبيرة . ومن ثم فقد لا يسنح قط وقت افضل من هذا لوضع حد لسباق التسلح النووي ولا فرصة انسب من هذه للافادة من الامكانيات القائمة . وانا لم استطع قط ان افهم السر في ان الدول النووية الرئيسية لم تتمكن ، ازاء هذا التوازن التقريبي ، من الاقدام على المخاطر التي ينطوي عليها تجميد ذلك التوازن ثم خفضه الى مستويات ادنى واكثر امانا ، وهي مخاطر يمكن

تقديرها وتطويعها ، بدلا من الاقدام على المخاطر التي ينطوى عليها الاستمرار في سباق قــد ينتهي بكارثة تحل بالبشرية قاطبة ، وهي مخاطر لا يمكن تقديرها ولا تطويعها . فلاشك في ان الاتفاق على حفظ التوازن في مستويات تخفض تدريجيا امر من شأنه ان يحمي ، بل ويعزز ، كل مصلحة متصورة من مصالح الامن القومي .

٣٠ - ولهذا اناشد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الامريكية ان يبدأ فوراً مباحثاتهما الثنائية لتحديد وخفض الاسلحة النووية الاستراتيجية ، الهجومية منها والدفاعية . وسوف يكون من المفيد ، في هذه الاثناء ، وريشما يتحقق التقدم في هذه المباحثات ، ان يوقف كل الاعمال المتعلقة باستحداث الاجهزة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية الجديدة ، سواء كان ذلك بم عقد اتفاق او باعلان وقف منفرد اختياري من الجانبين . ان ارجاء قرارات الشروع في استحداث واقامة اجهزة الاسلحة النووية الجديدة بغية تقصى امكانيات الاتفاق تقصيا مستفيضاً امر لا يترتب عليه فقدان الكثير او لا يترتب عليه فقدان شيء ، اما الاحجام عن ذلك او رفعه فقد يترتب عليه فقدان الكثير جداً . واني لعلني يقين من ان شعوب العالم ستتنبس الصعداء اذا تجنبت حكومتا هاتين الدولتين اتخاذ قرارات قد يتبين ان لا رجعة فيها ، وقد تؤدي الى زيادة تصعيد سباق التسلح النووي . ولو قررت هاتان الحكومتان ان تتيحامثل هذه الفرصة للتأمل وان تمارسا ضبط النفس على هذه الشاكلة اثناء سير المباحثات الثنائية ، فان اغلب الظن ان يصبح قرارهما ذلك قــراراً تاريخياً يعود بالنعمة على البشرية جمعاء .

٣١ - وثمة مسألة وثيقة الصلة بمسألة تجميد أو تحديد استحداث الاسلحة النووية الاستراتيجية ، هي مسألة انتهاء التجارب الجوفية للأسلحة النووية . فلقد شجبت الجمعية العامة صراحة ، منذ عهد طويل ، في قرارها ١٧٦٢ ألف (الدورة ١٧) الذي اتخذه في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ ، شجبت صراحة كل تجارب الاسلحة النووية وطابت وقفها فوراً وفي موعد لا يتجاوز ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٣ . كما ان معاهدة حظر التجارب الجزئي المعقودة في ه آب (اغسطس) ١٩٦٣ والتي حظرت التجارب في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، تضمنت وعداً بالعمل على انهاء التجارب الجوفية كذلك ، وهو وعد مازال ينتظر الوفاء به .

٣٢ - وقد قدمت عدة مقترحات بناة لوقف او تحديد تجارب الاسلحة الجوفية . وقدّم الى مؤتمر اللجنة الثمانية لمفاوضات نزع السلاح مشروع معاهدة حظر شامل تقضي بحظر جميع تجارب الاسلحة الجوفية . كما قدم اقتراح بم عقد معاهدة تحظر التجارب الجوفية ابتداءً بمسبة التفجيرات التي تتجاوز ٢٥ ر في السلم الزلزالي ، مع خفض تلك العتبة تدريجياً بموازاة التقدم في تقنيات وأدوات الكشف عن التجارب وتعيينها . وثمة اقتراح ثالث يدعو الى حظر التجارب الجوفية التي تتجاوز شدتها ٢٥ ر مع وقف التفجيرات التي هي دون هذه العتبة وفقاً اختيارياً . كذلك قدمت بعض الاقتراحات الداعية الى تشجيع التعاون الدولي وتحسينه وتنظيمه تنظيمًا افضل في مجال تبادل البيانات والمعلومات الزلزالية باعتبار ذلك وسيلة للاقلال من مشاكل التثبت وتفسير حظر التجارب الجوفية

بالتالي . ورغبة في تجنب المصاعب الداوية العهد العثماني في الموضوعي ، فقد قدمت كذا الاقتراحات تدعو الى " التحقيق الانذاري " ، الذي يهيء ، فيما يبدو ، سبباً سهلاً نسبياً لمعالجة الشكوى والشكاوى المتصلة باى انتهاك محتمل . ان هذه الاقتراحات جميعها ، كما يبدو ، بادق النظر اذا اريد الخروج من المأزق الحالي .

٣٣ - ان اجراء المزيد من تجارب الاسلحة النووية امر لا يمكن ان يلزم الا لزيادة اتقان الاسلحة النووية الحالية او لاستحداث أجهزة سلاحيية جديدة في سباق التسليح النووي . ويبدو ان المقترحات الكثيرة المقدمة للحد من هذه التجارب بوقفها تهيء كل فرصة للقيام بذلك بمأمن من الخطر ، كما يبدو ان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية تعتبر الموقف الذي تتخذه الدول النووية من وقف تجارب الاسلحة النووية دلالة صادقة على حسن نواياها في التزام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية التي تصهنت فيها " ان تواصل التفاوض بحسن نية بشأن التدابير الفعالة المتصلة بوقف سباق التسليح النووي في موعد قريب وبنزع السلاح النووي " .

٣٤ - واسمع لنفسى ، مستلهما روح قرار الجمعية العامة المتخذ في عام ١٩٦٢ ، بأن اوجه نداءً مجدداً الى الدول النووية بأن تنتهي جميع التجارب النووية . واني لآمل ان تصيد النظر في مواقفها مرة اخرى بقصد وقف التجارب الجوية ريثما يتحقق التقدم في المباحثات الثنائية بشأن القذائف .

٣٥ - وفي الوقت نفسه ، اناشد جميع البلدان ان تقوم بالتوقيع والتصديق على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية في أقرب موعد ممكن .

٣٦ - وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٦٨ عمدت الدول غير النووية ، تحذوها الرغبة في تعزيز ازامنها بمنع انتشار الاسلحة النووية انتشاراً افقياً ورأسياً معاً ، كما يحذوها الحرص على تحسين اقتصادياتها باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية أوفى استخدام ممكن ، الى عقد مؤتمر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في جنيف وقد اتخذت ذلك المؤتمر عدة قرارات نارت فيها الجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين . واتخذت الجمعية بدورها قراراتها ٢٤٥٦ ألف وجيم (الدورة ٢٣) وفيهما التمسست من الامين العام اعداد ثلاثة تقارير بشأن هذه المسائل لكي تنظر فيها الجمعية في دورتها الرابعة والعشرين : وأول هذه التقارير تقرير شامل عن التقدم المحرز في تنفيذ قرارها ٢٤٥٦ ألف (الدورة ٢٣) بشأن مؤتمر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ؛ وثانيها تقرير يعده فريق من الخبراء عن جميع المساهمات التي يمكن للتقنية النووية الاسهام بها في التقدم الاقتصادي والعلمي للبلدان المتنامية ؛ وثالثها تقرير عن القيام ، ضمن اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بانشاء مرفق دولي للتفجيرات النووية من اجل الأغراض السلمية في ظل مراقبة دولية مناسبة . واني آمل ان تساعد هذه التقارير في العمل على تحقيق بعض أمانى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

٣٧ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٥٤ ألف (الدورة ٢٣) المتخذ في ٢٠ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨ ، أعددت كذا ، بمساعدة بعض الخبراء الاستشاريين ، تقريراً عنوانه " الاسلحة الكيميائية والبيولوجية (البيولوجية) وآثار استعمالها المحتمل " ، وقد مته الى مؤتمر اللجنة الثمان عشرة لمفاوضات نزع السلاح ومجلس الامن فضلا عن الجمعية العامة . وكان هذا التقرير محل مناقشات كثيرة ، وقد تمت في اللجنة الثمان عشرة عدة اقتراحات بشأن التدابير الجديدة التي يلزم اتخاذها لمواجهة الخطر المتمثل في الاسلحة الكيميائية والبيولوجية ،

(البيولوجية) ، بما في ذلك اقتراح توجيهه نداء إلى جميع الدول للتوقيع والتصديق على بروتوكول منع الاستعمال الحربي للغازات الخافقة والسامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية ، وهو البروتوكول الموقع في جنيف في ١٧ حزيران (يونيه) ١٩٢٥ ، وكذلك اعداد مشروع اتفاقية تمنع استحداث الاسلحة البيولوجية ونتاجها وتخزينها . واني واثق من ان التقرير المعد عن هذا الموضوع الهام والمقترحات المختلفة المقدمة بشأنه ستؤدي الى قيام الجمعية العامة في دورتها القادمة باتخاذ قرارات محددة تيسر العمل السياسي والقانوني من اجل ازالة اسلحة الحرب اللاانسانية والمهينة هذه .

٣٨ - كذلك ، قام مؤتمر اللجنة الثمان عشرة لمفاوضات نزع السلاح بايلاء اهتمام كبير لمنهج حدوث سباق تسلح في قاع البحار والمحيطات . وقدم في هذا الشأن مشروعاً معاهدين مستقلتين ، احدهما من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عن تجريد تلك البيقة من السلاح ، والاخر من الولايات المتحدة عن اعلان لانوويتها وحظر اسلحة التدمير الشامل . وقدمت بلدان اخرى عدة اقتراحات ترمي الى ايجاد حلول وسطى بين المواقف الواردة في مشروعى المعاهدين . وهذا وتواصل اللجنة ، وقت كتابة هذه السطور ، بذل الجهود المركزة من اجل الوصول الى مشروع معاهدة متفق عليه . ولا شك في ان الجمعية العامة ستحرص ، في دورتها المقبلة ، على ايلاء هذه المسألة عنايتها التامة بغية الوصول الى نص مقبول للجميع . ذلك ان عقد معاهدة تمنع انتشار الاسلحة النووية الى قاع البحار والمحيطات امر سيكون خطوة هامة اخرى الى الامام في هذا الميدان .

٣٩ - لقد كانت هذه السنة ، على العموم ، من السنين الجفاف في ميدان نزع السلاح ، ولكن لاح فيها بصيص واحد من النور . فلقد صدق العدد اللازم من البلدان على معاهدة تلاتولوكو ، وخرجت الآن الى حيز الوجود 'هيئة حظر الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية' . ولقد كان من دواعي سروري انه تسنى لي ان اخاطب ، في ٢ أيلول (سبتمبر) بمدينة المكسيك ، اول دورة للمؤتمر العام لهذه الهيئة . وانه لمن دواعي الارتياح البالغ ان هيكل هذا المشروع ، الذي ايدته الجمعية العامة لأول مرة في عام ١٩٦٣ بقرارها ١٩١١ (الدورة ١٨) ، قد تأسس الآن رسمياً . واني آمل ان يرد قريباً ، وفقاً لقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد ، المزيد من التوقيعات والتصديقات على المعاهدة وعلى البروتوكول الاضافي الثاني التابع لها ، لضمان عدم قيام اية دولة من دول تلك المنطقة بصنع الاسلحة النووية او اقتنائها ، وعدم قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية باقامة مثل هذه الاسلحة او وضعها او استعمالها او التهديد باستعمالها ضد اية دولة من دول المنطقة الخالية من الاسلحة النووية . ان الجهود المتواصلة التي بذلتها دول امريكا اللاتينية والتقدم المطرد الذي احرزته قد اثرا الآن ثمارهما ، وهما جديران بأشد الاعجاب واكبر الشناء . فلقد ضربت هذه الدول مثلاً يحتذى لما يمكن تحقيقه اذا توفر العزم على القيام بالالتزامات الاخلاقية واقتربت بدقة التخطيط والجدد والمثابرة . كما انها نجحت في اتخاذ خطوة اولى هامة في سبيل نزع السلاح وتوسيع نطاق استخدام الطاقة النووية في الاغراض السامية ، واعطت المالم بعض الافكار الجديدة في ميدان المراقبة . واني آمل في ان يكون النظام الذي اقامته معاهدة

تلا تلوكو نمون جالاقامه مناطق اخرى خالية من الاسلحة النووية ولا تخاذن تدابير جديدة لنزع السلاح على نطاق عالمي .

٤ - لقد ذكرت في تقرير قدمته الى الجمعية العامة في عام ١٩٦٢ عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح انه يتبين من تقرير لفريق من الخبراء ان مجموع النفقات العسكرية في العالم قد بلغ رقما خاليا يقارب ١٢٠.٠٠٠ مليون دولار في السنة . وقد اعد هذا التقرير في السنة التي بدأت فيها اللجنة الثمان عشرة لمفاوضات نزع السلاح عملها . والآن وقد مضت على ذلك سبع سنوات ، نجد انه بالرغم من الجهود المستمرة الكبيرة التي بذلها الاعضاء ، فان النفقات العالمية على التسليح تقدر بما يقرب من ٢٠٠.٠٠٠ مليون دولار في السنة . وحتى اذا حسينا حساب ارتفاع مستوى الاثمان ، فان هذا التضخم في النفقات العسكرية يدعو الى الدهول والانقباض معا . وقد تحققت في الفترة نفسها عدة انجازات هامة على يد اللجنة او بتأثير جهودها ، من بينها معاهدة حظر التجارب الجوي المعقودة في ٥ آب (اغسطس) ١٩٦٣ ، ومعاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى المعقودة في عام ١٩٦٧ ، ومعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية المعقودة في عام ١٩٦٨ . ولئن كان من الصحيح ان هذه المعاهدات جميعا تتعلق بما يمكن ان يسمى "عدم التسليح" او "نزع السلاح الوقائي" أكثر منها بنزع السلاح بمعناه الدال على الخفض الفعلي للأسلحة ، فان كلا منهما اعتبرت في اوانها عن حق انجازا مرموقا . بيد ان مخزونات الاسلحة النووية والتقليدية معا ظلت ، في الوقت نفسه ، تتزايد عددا وقدرة على الفتك . وهكذا نجد انه بالرغم من الانجازات التي تحققت في العقد السابع من هذا القرن ، فان سباق التسليح والانفاق العسكري ظلا يتزايدان بمعدل متسارع . ولقد كان تحويل الموارد والطاقت البشرية والمادية الهائلة من الاغراض السلمية الاقتصادية والاجتماعية الى الاغراض العسكرية غير المثمرة وغير الاقتصادية ، سببا هاما من اسباب عدم احراز البلدان المتنامية مزيدا من التقدم في عقد الامم المتحدة الانمائي الاول .

٤١ - ان العالم يقف الآن في مفترق طرق له منتهى الاهمية ، فان في وسعه ان يواصل سباق التسليح الذي تدفع شعوب العالم ثمنه الرهيب من امنها وتقدمها ، كما ان في وسعه ان يمضي قدما نحو هدف نزع السلاح العام الكامل ، وذلك الهدف الذي حددته الجمعية العامة بقرار اتخذته بالاجماع في عام ١٩٥٩ ، أي قبيل بداية العقد السابع . فاذا ما اختار هذا الطريق الاخير فانه سيحقق بذلك كسبا هائلا للامن والرفاه الاقتصادي والتقدم لا بالنسبة الى البلدان المتنامية وحدها ، بل وكذلك بالنسبة الى البلدان النامية والعالم بأسره .

٤٢ - ولذلك فاني اقترح ان يقرر اعضاء الامم المتحدة اعلان العقد الثامن من هذا القرن عقدا لنزع السلاح ، بعد ان سبقته تسميته بعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني واني آمل ان يتسنى لاعضاء الجمعية العامة اقرار برنامج وجدول زمني محددين لبحث جميع نواحي مشكلة مراقبة التسليح ونزع السلاح . وهذا المبدأ توجيهية موضوعة من قبل في جدول الاعمال المؤقت الذي اعتمدته في ١٥ آب (اغسطس) ١٩٦٨ اللجنة الثمان عشرة لمفاوضات نزع السلاح ، وفي القرار جيم الذي اتخذه مؤتمر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٨ .

٤٣ - ان بذل مجهود مشترك مركّز ، اثناء عقد نزع السلاح هذا ، لتحديد وخفض الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل ، ولخفض الاسلحة التقليدية ، ولمعالجة جميع المشاكل المتصلة بنزع السلاح والامن ، امر يمكن ان يسفر عن عدم تقدم محدود ملموس نحو نزع السلاح العام الكامل قبل نهاية العقد الثامن من هذا القرن .

٤٤ - وفي العقد الجديد ، سيضطلع مؤتمر موسع للجنة :لثمان عشرة لمفاوضات نزع السلاح ، سيعرف بعد الآن باسم مؤتمر لجنة نزع السلاح ، بمعالجة مشاكل تحديد التسلح ونزع السلاح مستفيدا من الافكار الجديدة التي يأتيه بها اعضاءه الجدد . ومن المأمول ان تجرى انذ المحادثات الثنائية بشأن القذائف وان تسفر سريعا عن اتفاق يفتح افقا جديدة .

٤٥ - وفي هذا الصدد ، أرى من الهمية القصوى بمكان بذل محاولات جادة للعمل بطريقة من الطرق ، على اشراك الدول النووية الخمس جميعا في مفاوضات نزع السلاح . فان اشراك الدول النووية كافة اشتركا كاملا في جميع الجهود التي تبذل للحد من سباق التسلح النووي ولتخفيض الاسلحة وازالتها ، امر لن يكون مفيدا فحسب بل ومحتما ايضا اذا اريد لهذه الجهود النجاح التام .

٤٦ - ان امام امم العالم ما يمكن ان يعتبر فرصة اخيرة لتعبئة طاقاتها ومواردها ، بتأييد من الرأي العام لجميع شعوب العالم ، والقيام من جديد بمعالجة مشاكل نزع السلاح التي هي مشاكل معقدة وان لم تكن مستعصية على الحل . واني على ثقة من انها تستطيع النجاح في ذلك اذا توفر العزم الكافي والارادة السياسية اللازمة وتقرررت الاهداف المحددة المناسبة .

ثالثا

الفضاء الخارجي وقاع البحار

٤٧ - كانت السنة المستعرضة سنة عظيمة الشأن في مجال استكشاف الفضاء الخارجي . فقد خطا الانسان فيها بذلك الحدث التاريخي ، حدث نزوله على القمر ، خطوة جبارة في سبيل غزو الفضاء الخارجي ، واخذ على عاتقه مهمة التمكن من الاتفاق المتسعة الجديدة . واني آمل كل الامم ان تكون عبارة " جئنا تحت راية السلم باسم الانسانية جمعاء " المنقوشة على اللوحة التذكارية الموضوعة على سطح القمر ، تعبيراً عن العزم على السير قدما معا في استكشاف الفضاء الخارجي بروح التعاون الدولي الصادق .

٤٨ - لقد عشت الامم المتحدة ، في عدد من قرارات الجمعية العامة ، على مباشرة استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه لفائدة الانسانية قاطبة ، وبذلت جهودا متواصلة في سبيل تعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان .

٤٩ - وبناء على ذلك فانها اخذت بزمam المبادرة في الدعوة الى مؤتمر دولي لهذا الغرض ، بغية تأمين الاشتراك الفعال لاكبر عدد ممكن من الدول في هذا المجال . وقد يذكر ان هذا المؤتمر ، الذي انعقد في فيينا في آب (اغسطس) ١٩٦٨ ، ابرز أهمية التطبيقات العملية لاستكشاف الفضاء والغرض السلمي ، وفي دورتها الاخيرة ، تدابير جديدة لمتابعة عمل المؤتمر ، كما ان اللجنة الفرعية العلمية والتقنية التابعة لها اوصت في دورتها الاخيرة بانشاء جهاز اتصال داخل الامانة العامة لتعزيز التطبيقات العملية للتقنية الفضائية وللمساعدة الدول الاعضاء التي تطلب المعلومات والمساعدة في هذا الميدان . ومن المأمول ان يتسنى لاجهزة الامم المتحدة بهذه الطريقة الاستمرار في القيام بدور حيوي في تأمين اتاحة الفوائد العملية لاستكشاف الفضاء لجميع البلدان .

٥٠ - وشمة اهتمام متزايد بتوفير المرافق والتسهيلات التعليمية والتدريبية ، ولا سيما للبلدان المتنامية ، بواسطة الترتيبات الثنائية والمتعددة الاطراف . ونجد ، في هذا الصدد ، ان الامم المتحدة تواصل رعايتها للمحطة الاستوائية لاطلاق الصواريخ السابرة في ثومبا بالهند ، وهي مشروع يرمي الى تلبية الحاجات القائمة في ميدان الابحاث الفضائية السلمية والى اتاحة الفرص للبلدان المتنامية للحصول على التدريب العملي وللاشتراك في هذا النوع من النشاط .

٥١ - وقد انشأت حكومة الأرجنتين مشروعا مماثلا في مارتشيكيتا ايدت الجمعية العامة توصية لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية الداعية الى قيام الامين العام بايفاد فريق من العلماء لزيارة محطة مارتشيكيتا لاسداء المشورة الى اللجنة بشأن اهلية تلك المحطة للحصول على رعاية الامم المتحدة . وسيقوم الفريق بزيارة الأرجنتين في موعد قريب جدا . وهذه دلائل على ان الكثير من بلدان العالم اخذت تدرك الآن ، وقد بدأ العقد الثاني لاستكشاف الفضاء ، ما يمثل هذا النشاط الجديد من أهمية بالنسبة اليها ، وعلى انها حريصة على الافادة من التقدم الحاصل في هذا الميدان .

٥٢ - ويسرني خاصة ان انوه بالاعمال التي تقوم بها ، في هذا الميدان ، الوكالات المتخصصة ، ولا سيما منها الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، وكلها تضطلع ، على الصعيد الدولي ، بمشاريع تنفيذية ذات أهمية كبرى .

٥٣ - وإذا كانت الانجازات الحاصلة في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي تبصّرنا بالفوائد التي يمكن ان يجنيها منه الانسان بالنسبة الى رفاهه الاقتصادي والاجتماعي ، فانها تنبئنا كذلك الى المشاكل المعقدة التي قد تأتي في ركابه . فان اردنا ان نفيد من هذه البيئة الجديدة ، والا ندعها تصبح مجالا للتوتر والنزاع ، تحتم علينا ان نسعى ، عن طريق التعاون الدولي ، الى ضمان سير التطورات في هذا الميدان على نحو سلمي منظم .

٥٤ - لقد خطت الامم المتحدة خطوات كبرى في هذا الاتجاه خلال السنوات القليلة الماضية . فلقد بدأ الان نفاذ معاهدة المبادئ المنظمة لنشاطات الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى ، وكذلك اتفاق انقضاء الملاحين الفضائيين واعادة الفضائيين ورد الاجسام المطلقة في الفضاء الخارجي ، اللذين اقترهما الجمعية العامة بالاجماع . كما ان اللجنة الفرعية القانونية التابعة للجنة استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية أولت اهتمامها ، طوال سنوات عديدة ، لوضع اتفاق دولي بشأن المسؤولية عن الاضرار التي تحدثها الاجسام المطلقة في الفضاء الخارجي ، وهو اتفاق آمل ان يوضع في صورته النهائية في المستقبل القريب . وتناولت المناقشات التي دارت في اللجنة الفرعية القانونية الكثير من المجالات التي يمكن اخضاعها للتنظيم القانوني .

٥٥ - وبالإضافة الى ذلك ، انشأت لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية فريقا عاملا معنيا بالاجرام المدارية المخصصة للبحث المباشر ، وقد انتهى هذا الفريق اعماله الاولى في دراسة الامكانيات التقنية وكذلك الاثار المترتبة على هذه التطورات في المجال الاجتماعي والمجال الثقافي والمجال القانوني . وسيعرض تقرير الفريق العامل على الجمعية العامة في هذه الدورة . كما يسرني ان اذكر ان الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية قد دعا الى عقد مؤتمر في حزيران (يونيه) ١٩٧١ لدراسة وتوزيع الذبذبات لجميع المرافق الفضائية ، ولاتخاذ التدابير اللازمة لضمان التخطيط المنسق لتوزيع الذبذبات .

٥٦ - وبهذه الطرق سعى المجتمع الدولي ، في اطار مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، الى ضمان مباشرة استكشاف الفضاء الخارجي على نحو سلمي منظم . واني آمل في ان يستمر ويقتوى الاتجاه الايجابي الذي ظهر في الامم المتحدة في مجال استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية .

*

* *

٥٧ - وشقة مجال من مجالات اهتمام الامم المتحدة جديد نسبيا ، ولكن نشاطها فيه ييشر بالتوسع على مر السنين ، وذلك ، هو مجال استخدام قاع البحار والمحيطات الموجود خارج حدود الولاية القومية الحالية في الاغراض السلمية . وقد تجلّى الاهتمام المستمر الذي تعلقه الدول الاعضاء على المشاكل المتصلة بتخصيص تلك المناطق للاغراض السلمية واستخدام مواردها لمصلحة الانسانية في انشاء الجمعية في دورتها الثالثة والعشرين ، دون صوت معارضي واحد ، للجنة دائمة مهمتها مواصلة عمل اللجنة الخاصة التي انشئت في الدورة السابقة .

٥٨ - وقد اتفق الرأي العام على وجود منطقة من قاع البحار والمحيطات الموجود خارج حدود الولاية القومية يصح ان تكون مجالاً للتعاون الدولي . بيد انه سلم عامة ، في هذا الصدد ، بأن التقدم الفعال في هذا الاتجاه يقتضي توفر قدر ملموس من الاتفاق ، كما يتطلب المزيد من الدراسة لوضع المبادئ والقواعد القانونية الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي في استكشاف تلك المنطقة واستخدامها ، فضلاً عن دراسة الشروط الاقتصادية وغيرها التي يلزم توفرها في مثل هذا النظام المنشود لكي يكون كفيلاً بحماية مصالح الانسانية جمعاء .

٥٩ - وقد التمت الجمعية العامة من الامين العام ، في قرار آخر اتخذته في دورتها الثالثة والعشرين ، اجراء دراسة عن مسألة انشاء الجهاز الدولي اللازم ، في الوقت المناسب ، لتشجيع استكشاف واستغلال موارد هذه المنطقة ، واستخدام هذه الموارد لمصلحة الانسانية ، بصرف النظر عن موقع الدول الجغرافي ، ومع ابقاء مراعاة خاصة لمصالح البلدان المتنامية وحاجاتها . وقد قدمت تقريراً عن هذه الدراسة الى اللجنة الجديدة ، وسيكون من المواضيع التي يتناولها تقرير اللجنة الى الجمعية .

٦٠ - كذلك ابدت الجمعية العامة ادراكها لاهتمام التلوث التي قد تنشأ عن استغلال قاع البحار ، ودعت الى اجراء دراسة عن هذه المسألة ، وتقوم الامم المتحدة قائمة الان باجراء هذه الدراسة بالتعاون مع الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية .

٦١ - وقد اكدت الجمعية العامة ، في جميع مناقشاتها وقراراتها ، على اهمية التعاون الوثيق بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الاخرى العاملة في هذا الميدان تلافياً للازدواج والتداخل . وتجلى ذلك خاصة فيما يتعلق بفكرة تنظيم عقد دولي لاستكشاف المحيطات ، يكون الاضطلاع به في اطار برنامج موسع طويل الاجل للابحاث الاوقيانوغرافية واستكشاف المحيطات . واني ارى بجلاء ان هذا التعاون سيصبح عنصراً متزايد الأهمية في جهود المجتمع الدولي من اجل الاستفادة بصورة بناءة من هذه المنطقة الجديدة الشاسعة . كما ارى ان قدرة مجموعة المؤسسات الامم المتحدة على ضمان جني الفوائد للانسانية من استكشاف واستغلال موارد البحار ستوقف الى حد كبير على مدى النجاح في هذا التعاون .

رابعاً

الشرق الاوسط وقبرص

٦٢ - طرأ على الحالة في الشرق الاوسط خلال الاشهر الستة الماضية تدور ملحوظة . فقد شهدت هذه الفترة ارتفاع مستوى النزاع المسلح في المنطقة الى اعلى مستوى بلغته منذ حرب حزيران (يونيه) ١٩٦٧ . ومع ان هذا العنف كان على اشد في قطاع قناة السويس ، من حيث

عدد مبادلات اطلاق النيران الثقيلة من الجانبين ، فقد وقعت في جميع قطاعات النزاع في الشرق الاوسط شتى انواع الانتهاكات المتكررة للوقف اطلاق النار . والواقع ان الحرب مشتعلة فعلا في كافة انحاء المنطقة ولا ينقصها شيء غير المصاراة بين القوات الكبيرة . وقد اصبحت نشاطات الدوريات وجماعات المقاومة امورا مألوفة ، وكذلك الاغارات والاغارات المضادة برا ، وفي بعض الاحيان جوا وبحرا ، وعمليات قصف المراكز المشتبه في كونها من مراكز نشاط جماعات المقاومة ، وبث الشحنات المتفجرة في الطرق ، وفي المباني المدنية . وفي الاونة الاخيرة ، امتدت هذه النشاطات ، وامتد بعضها على الاقل ، الى قطاع اسراء هيل - لبنان ، الذي كان هادئا نسبيا من قبل . وفي قطاع قناة السويس خاصة ، ازداد اللجوء الى القوة المسلحة بالرغم من وقف اطلاق النار الذي قرره مجلس الامن ، وبالرغم من التحذيرات المتكررة التي وجهها الامين العام والجهود المتواصلة التي يبذلها مراقبو الامم المتحدة العسكريون للمحافظة على وقف اطلاق النار . بل اني عمدت مرتين في الاشهر الاخيرة (وذلك في ٢١ نيسان (ابريل) وفي ٥ تموز (يوليه) ١٩٦٩) ، الى اتخاذ خطوة غير مألوفة هي رفع تقرير خاص الى مجلس الامن ، لتنبيه المجلس الى الانهيار التام تقريبا لوقف اطلاق النار في قطاع قناة السويس ، واستئناف الحرب عمليا هناك بالرغم من الجهود المتواصلة الياسلة التي يبذلها مراقبو الامم المتحدة العسكريون ، الذين يتعرضون لخطر جسيمة ، في سبيل المحافظة على وقف اطلاق النار .

٦٣ - ولا شك في ان هذا اللجوء المستمر الى القوة انما يرجع الى حد كبير الى الطريق المسدود الذي وصلت اليه حاليا الجهود المبذولة في سبيل البحث عن تسوية سلمية ، والى عدم توقع تنفيذ قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ في موعد قريب . وعلى ذلك ، فان الامل في بلوغ هذه التسوية ، الذي كان عاما بعد اتخاذ مجلس الامن لهذا القرار بالاجماع ، لم يتحقق حتى الان بالرغم من الجهود التي ما فتئت تبذلها الامم المتحدة ، واطراف اخرون ، طوال ما يقرب من عامين .

٦٤ - ان هذه الحالة المستمرة هي اولا وقبل كل شيء كارثة بالنسبة الى بلدان الشرق الاوسط المعنية مباشرة . وحسبنا دليلا على التردى المؤسف في حالة الشرق الاوسط ، انه بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الحكومات والامم المتحدة فضلا عن عدد من الافراد ، فان احتمال السير نحو التسوية السلمية ولو خطوة واحدة اولى احتمال مازال يبدو بعيدا ، والجو النفساني السائد ليس انسب الآن للتقدم في طريق السلم مما كان عليه في اى وقت مضى .

٦٥ - كذلك فان هذه الحالة تسبب الى حد كبير ، 'ازمة فعالية' بالنسبة الى الامم المتحدة وبالنسبة الى اعضائها . فالتطورات الحاصلة في الشرق الاوسط ، لاسيما منذ حزيران (يونيه) ١٩٦٧ ، تشير بحدّة مشكلة من ادق المشاكل ، هي مشكلة كيفية وفاء الدول الاعضاء في الامم المتحدة بالتزام تأمين احترام قرارات مجلس الامن والجمعية العامة واعمالها . ان هذا امر لا يمكن ان يتحقق ، في آخر الامر ، الا على يد الدول الاعضاء ذات السيادة نفسها .

٦٦ - لقد اتاح الشرق الاوسط للامم المتحدة طوال اثنين وعشرين عاما اكبر فرصة لها كما وضعها امام اقسى اختبار. وجد ير بالذكر ان جميع اطراف النزاع اعلنوا في عدة مناسبات، داخل الامم المتحدة على الاقل، انهم يريدون السلم. وقد هيأ قرار مجلس الامن الاجماعي المتخذ في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧ اساسا كان يمكن ان يسمح ببدء تحقيق هذه الرغبة، الا انه سرعان ما تبين بكل جلاء ان الاطراف الذين قبلوا القرار لديهم تفسيرات شديدة التباين لمدلوله ولتطبيقاته العملية.

٦٧ - ان السفير غونار يارنغ، ممثلي الخاص في الشرق الاوسط، يتمتع باحترام وشقة الجميع، ولقد بذل، ولا يزال يبذل، جهودا دأبة لتحقيق الخطوة الاولى على الاقل في سبيل التسوية. الا ان التجربة اظهرت للأسف ان السفير يارنغ اضطر الى الاعتماد على نفسه الى حد كبير، في بذل هذه الجهود، دون ان ينال اى تأييد فعال يذكر من المصادر الاخرى في صورة ارشادات مفيدة او موازنة في حل بعض المسائل المحددة. اما فيما يتعلق بدور السفير يارنغ، بوصفه ممثلي الخاص في الشرق الاوسط فانه لا اقبل التفسير الضيق القائل بأنه يتمثل كليا - بل ولا انه يتمثل اساسا - في الجمع بين الاطراف على طاولة مفاوضات واحدة. ولاشك في ان هذا امر مرغوب فيه الى حد كبير اذا كان مستطاعا. بيد أنه لا يمكن القول بصورة قاطعة في هذه المرحلة انه مستطاع. ولكنه اذا كان غير مستطاع فورا، فانه لا ينبغي لنا ان نخلص من ذلك الى انه ليس لدى السفير يارنغ شيء آخر يفعله؛ ان ان للسلم اكثر من طريق اجرائي واحد. ومما يدخل في دور السفير يارنغ كذلك السعي الى التقريب بين مواقف الاطراف بما يراه ممكننا من الوسائل والجهود. وفي رأبي ان على الاطراف واجب التعاون معه في هذا الصدد وتزويده بكل ما هو لازم لاجراء المباحثات والمفاوضات ومبادلات الآراء المثمرة، من المعلومات المتعلقة بمواقفهم ومطالبهم.

٦٨ - وبالإضافة الى جهود مجلس الامن وجهود السفير يارنغ، شهدت الاشهر الاخيرة اضطلاع ممثلي اربعة من اعضاء مجلس الامن الدائمين، بايخاز من حكوماتهم، بمشاورات سعيالى شد ازر السفير يارنغ في بحثه عن حل للمشكلة. وهذا تطور كان ينبغي ان يقابل بالترحاب من الجميع بوصفه خطوة مشجعة ميمونة.

٦٩ - وبالرغم من كل هذه الجهود، فان مد العنف في الشرق الاوسط قمين بان يزيهد من الحقد والضغينة ويوسع الهوة التي تفصل بين العرب واليهود. ولقد ادى الضرر الشديد الذي اصاب المسجد الاقصى في القدس من جراء الحريق الحاصل في ٢١ آب (اغسطس)، ايا كان مصدره، ادى بدوره الى زيادة الحقد والتوتر في المنطقة. فالصوالمف العميقة، فضلا عن المصالح الحيوية، عوامل يلزم ادخالها في الحساب عند تناول مشكلة الشرق الاوسط على ان المجتمع الدولي تمكن، فيما يتعلق بحالات نزاع اخرى كان للصوالمف والمصالح دورها الهام فيها، ان يساعد على اعادة الهدوء وتأمين السبيل نحو التسوية السلمية عند ما اظهر اطراف النزاع استعدادهم للتعاون معه الى حد ما في هذا السبيل. ان ارادة بلوغ السلم لدى الاطراف انفسهم انما هي العامل الحاسم. ومن المؤسف في الشرق الاوسط ان المساعدة الدولية في ايجاد التسوية لم تقابل حتى الآن باستجابة كافية من هذا النوع.

بل نجد على العكس من ذلك انه منصرف الى الاشتباكات العنيفة ، وحشد الاسلحة بكافة انواعها ، وشن حملات الدعاية والتبادل المستمر للاتهامات .

٧٠ - وفي حالة بهذه الخطورة فان كل محاولة للقاء اللوم او المسؤولية على هذا الطرف او ذاك او تبادل الاتهامات عن الاعمال السابقة او السياسات الحالية لا يمكن ان تؤدي الا الى نتيجة عكسية . واذا اردنا ايجاد مخرج من المأزق الحالي ومن هذه الاحوال المندرة بكل سوء ، تحتم علينا مجابهة لب المشكلة . ان لكل دولة ، حق ممارسة السيطرة على اقليمها خالصا من كل احتلال اجنبي . كما ان لكل دولة ان تتمتع بحق الوجود داخل حدود معترف بها تكون آمنة من الاعتداء او التهديد بالاعتداء . الا انه لا بد من تكوين فكرة ما عن موقع الحدود المقبلة قبل ان يتسنى اجراء مباحثات مثمرة بشأن هذه المسألة والمشاكل المتصلة بها . وهذا امر يتصل مباشرة بمسألة انتهاء الاحتلال وبكيفية جعل هذه الحدود حدودا آمنة . ويبدو لي ان الامل الوحيد في الخروج من المأزق الحالي يتمثل حتما في العمل بعزم وتصميم على تذليل هاتين العقبتين الاساسيتين .

٧١ - ان مستقبل منطقة الشرق الاوسط ، بأكملها ويكمن فيها هو الان في الميزان . وهذه الحقيقة القائمة وحدها ينبغي ان تثبط كل نزوع الى الاغراق في المساومة على المسائل الموضوعية وكل ميل الى المشاحنة على المسائل الاجرائية . ولا شك ان المسائل التي ينطوى عليها الموضوع ذات أهمية حيوية قصوى بالنسبة الى الاطراف . الا اننا اذا نظرنا الى البديل تساءلنا هل يمكن ان تكون لاية مسألة أهمية حيوية أكثر من السلم نفسه ؟ ولا مغالاة في القول انه مالم يتحقق قريبا شيء من التقدم في طريق التسوية ، فان شدة خطرا حقيقيا جدا في ان نشهد هذه المنطقة العظيمة ذات التاريخ العريق ، التي هي مهد الحضارة ومنبع ثلاث ديانا عالمية ، تتقهقر راجعة بصورة مطردة الى عصر مظلم جديد يسوده العنف والاضطراب والدمار . لقد وردت على لسان سلفي ، بمناسبة ازمة دولية اخرى ، كلمات تصدق على الحالة الراهنة في الشرق الاوسط . ففي ٢٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٦٠ قال داغ همرشولد : " مهما يكن عمق الظلال ومهما تكن وحدة المنازعات ومهما تكن شدة ازمة الثقة التي تتجلى فيما يقال وما يفعل في عالمنا اليوم وما نراه منعكسا في هذه القاعة وفي هذه الدار ، فلا يجوز لنا ان ننسى ان ما بيننا من امور مشتركة ، وما نتشارك فيه من المصالح ، وما عسانا قد نفقده معا لا نفسنا وللأجيال التالية ، أكبر جدا من ان يسمح لنا بأن نهين في جهودنا في سبيل تذليل الصعوبات ، والا نحيل القيم الانسانية البسيطة ، التي هي تراثنا المشترك ، الى اساس ويطيد نستطيع استنادا اليه ان نوجد قوانا ونعيش معا في ظلال السلم " . ويبدو واضحا لي بما فيه الكفاية انه ليس في وسع اي طرف من اطراف نزاع الشرق الاوسط ، مهما يكن شأن ما يتمتع به في لحظة معينة من تفوق مؤقت عسكري او سواه ، ان يأمل في المدى البعيد في ان يخرج منتصرا من الصراع الحالي .

٧٢ - ثم ان نزاع الشرق الاوسط يوسع نطاقه الان الى ما هو أبعد كثيرا من حدود المنطقة نفسها ، وذلك باساليب طائشة لا يمكن تبريرها . فما من غاية سياسية ، مهما بدت جليلة لدعاتها ،

يمكن ان تبرر اختطاف طائرات الركاب التجارية او اعمال الارهاب ضد المدنيين وما شابه ذلك من الوسائل . وانما لم يوقف السير في هذا الاتجاه ، فانه يمكن ان يدخل اوضاع الغاب في قطاعات واسعة هامة من قطاعات النشاط الانساني . وللحكومات جميعا مصلحة مشتركة طويلة الاجل غالبية على كل مصلحة هي مصلحتها في ان تحمي وتضمن اطار المواصلات الدولية السلمية فضلا عن مبادئ السلوك المسئول الذي يقوم عليه المجتمع الانساني بالضرورة . وحكومات الدول ذات السيادة هي وحدها التي تستطيع اتخاذ التدابير التي لا غناء عن اتخاذها تحقيقا لهذه الغاية .

٧٣ - وللحالة في الشرق الاوسط ضحايا ابرياء كثيرين لا حول لهم ولا قوة . واجد لزاما عليّ ان اشير خاصة الى جماعة واحدة كبيرة جدا تضطلع الامم المتحدة بمسؤولية محدودة عنها واتخذت بشأنها قرارات مبدئية راسخة ، هي جماعة اللاجئين الفلسطينيين والاشخاص المشردين نتيجة للاعمال العدائية في عام ١٩٦٧ . ان تقارير المفوض العام لوكالة الامم المتحدة لافادة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتشغيلهم تعطي هي وبعض رسائلها الاخيرة الى الدول الاعضاء صورة شاملة عن المهمة التي تواجهها الوكالة وعن الدرجة الحرجة التي هبطت اليها الموارد المتوفرة لها لمعالجة هذه المهمة الهائلة . والضرورة تقتضي ، ربما تتجه الاحداث في الشرق الاوسط وجهة جديدة ادعى الى الامل ، ان تعتمد الجمعية العامة الى اتخاذ التدابير العاجلة الفعالة لتعزيز الوكالة وتزويدها بالموارد التي تلزمها حتى لتوفير الاحتياجات الدنيا للاجئين والمشردين نتيجة لحرب عام ١٩٦٧ . وجدير بالتاكيد والتكرار القول بان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، التي مضى على وجودها الان حوالي عشرين عاما ، ينبغي ان تعتبر من الح و عاجل المشاكل الدولية التي تتطلب الحل .

٧٤ - واني اشاطر الكثيرين قلقهم لمحنة جماعة اخرى ، اصغر عددا ، من الاشخاص الذين لا حول لهم ولا قوة . ومع انه ليس لدي وسيلة مباشرة اعلم بها على وجه الدقة احوال معيشة الاقليات اليهودية الصغيرة في بعض الدول العربية ، فان من الواضح ، في بعض الحالات على الاقل ، ان هذه الاقليات تكون افضل حالا اذا عاشت في مكان آخر ، وان البلدان التي تقيم فيها الان تكون افضل حالا كذلك ، في الظروف الراهنة ، اذا تسنى الاذن برحيل من يرغبون في ذلك من ابنائها وترتيب امر مغادرتهم ، لان استمرار وجودهم مصدر للتوتر الداخلي والدولي معا . ولذلك فانني شديد الامل في ان يتسنى قريبا ايجاد طرق رشيدة لحل هذه المشكلة الانسانية فسي جوهريها . ولا يمكن ان يتبع في معالجة هذه الحالة غير النهج المستند الى الاعتبارات الانسانية المحضة والحرص على تخفيف التوتر في المنطقة ، ان كان كون هؤلاء السكان اليهود من مواطني بلدان اقامتهم يجعلهم خاضعين لولاية حكومات تلك البلدان وحدها .

٧٥ - وبناء على كل ما تقدم نخلص الى ان استمرار الصراع في الشرق الاوسط احتمال ينبغي لجميع اعضاء الامم المتحدة ان يفكروا فيه مليا بمنتهى القلق ، وهو يلقي على عاتق الامم المتحدة نفسها مسؤولية ثقيلة لامناص لها منها . ولذا فان ايجاد وسيلة ما لعكس اتجاه السير الحالي نحو الكارثة امر محتم يستوجب الاستعجال .

٧٦ - اما الحالة في قبرص فقد واصلت التحسن البطيء المطرد من حيث عودة الحياة المدنية الى مجراها الطبيعي . وذلك يرجع في جزء كبير منه الى الجهود التي بذلتها بلا كلل قسوة الامم المتحدة لصيانة السلم التي تجتاز الآن عامها السادس في الجزيرة .

٧٧ - وما زالت الآمال في الوصول الى تسوية دائمة معقودة على محادثات الطائفتين الجاريّة منذ اكثر من عام بين زعيمين بارزين من زعماء طائفتي القبارصة اليونانيّين والقبارصة الاتراك ، هما السيد ج . كليريدس والسيد ر . دنكتاش . ان قلة التقدم المحرز حتى الآن في هذه المحادثات تبعث على القلق المتزايد . وفي آذار (مارس) ١٩٦٩ اعربت للطرفين المصنّيين مباشرة في قبرص ، وكذلك لحكومتى تركيا واليونان ، عن املي في ان يعمل الاطراف ، بعزم وتصميم ، على الاسراع بسير المحادثات . الا انه لم تظهر حتى الان اية دلائل على حدوث تقدم هام فـي صدور المسائل الرئيسية التي تفصل بين الجانبين ، ولا سيما منها مشكلة الادارة المحلية . وليس معنى هذا ان المحادثات قد انتهت الى طريق مسدود ، وهو امر يكون خطيرا جدا لو حدث لان هذه المحادثات تمثل الامل الوحيد في الوقت الحاضر في احراز تقدم في البحث عن حل .

٧٨ - وغني عن البيان ان حل المسائل الاساسية يتطلب اكثر من مجرد الاستعداد للاشتراك في محادثات او حتى للاتفاق على النقاط الاجرائية ، وان كان هذا بالطبع من المستلزمات التي لا غناء عنها . فان الشرط الذي لا بد من توفره مسبقا لـ احراز التقدم في حل المسائل الاساسية هو استعداد الطرفين معا للاقدام على التنازلات اللازمة للسلم الدائم .

٧٩ - وقد ذكرت في مذكرتي الشفوية المؤرخة في ٢٦ آذار (مارس) ١٩٦٩ ان مرور وقت اطول من اللازم قد يؤدي الى عرقلة التسوية اكثر منه الى تيسير امرها . فان الوقت في رأيي ليس في جانب النجاح في حل مشاكل الجزيرة . وقد مر الآن ما يربو على خمسة اعوام ونصف العام على نشوب الاضطرابات العنيفة التي ادت الى انقطاع الاتصال بين الطائفتين في قبرص انقطاعا مفاجئا شبه كلي ؛ وفي هذه الاعوام شب عن الطوق جيل جديد من القبارصة اليونانيين والاتراك لا يـكاد يعرف ابناؤه بعضهم بعضا الا معرفة العداء . ومن البديهي ان ابناء هذا الجيل سيلقون فـي ايجاد الاساس اللازم للمعيش في سلم مع بعضهم بعضا عناء يزيد بكثير عماليقه الجيل السابق الذي يبحث الآن عن الحل . ولذلك اجد لزاما عليّ مرة اخرى ان احث الاطراف على التفكير الجاد الذي ينم عن شيء من الاهتمام بالمستقبل في اتخاذ القرارات الصعبة ، بل ربما الاليمّة ، التي يتعيّن عليهم اتخاذها الآن على سبيل الاستعجال . وغني عن البيان ان المساعي الحميدة للامين العام ، اما راسا او بواسطة ممثلي الخاص ، ما زالت تحت تصرف الاطراف .

٨٠ - ان عدم حدوث تقدم ملموس في المحادثات الطائفية يثير حتما مسألة مستقبل قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . لقد جرى تخفيض عدد افراد القوة تخفيضا ملموسا في السنة الماضية وعدد ها الحالي لا يزيد الا قليلا عن نصف عدد ها الاصلي قبل خمسة اعوام . وقد اثّرت مؤخرا في بعض الدوائر مسألة احداث خفض جديد في عدد افراد القوة وفي نفقاتها خاصة . واني اجد

بالطبع مدعاة للقلق في النفقات المستمرة المترتبة على تعهد هذه القوة ، لا سيما وان العبء المالي موزع بين الحكومات ، حسب طريقة التمويل التي قررها مجلس الامن ، توزيعا يبعد كل البعد عن العدل والانصاف .

٨١ - ومن البلي ان انساب الحلول هو احراز قدر من التقدم في المحادثات الطائفية يزيل ضرورة وجود القوة في الجزيرة . وريشما يتم ذلك ، فان شمة عاملا رئيسيا ينبغي اخذه بعين الاعتبار عند النظر في اعداد اشاي خفض جديد في عدد افراد القوة هو استمرار وجود المجابهات المسلحة المباشرة بين الطائفتين في قبرص ، وخاصة في نيقوسيا . وانني بصدد اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان خفض نفقات القوة اكبر خفض ممكن يكون متناسبا مع ضرورة الابقاء على القدر الأدنى اللازم من فعاليتها . وقد عينت لهذا الغرض فريقا من موظفي الامانة العامة سيجري ، بالتشاور مع ممثلي الخاص وقائد القوة ، دراسة موضوعية لتنظيم قوة الامم المتحدة لصيانة السلم وسير عملها ، ويقدم تقريره الي مشفوعا بالتوصيات اللازمة خلال المدة المتبقية من هذا العام .

خامسا

الانماء الاقتصادي والاجتماعي

٨٢ - على نقيض التاورات الكثيرة المكثرة التي وقعت منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، كان هنالك حدث سعيد واحد عظيم الشأن بالنسبة الى الشعوب في كل مكان . فعندما وطأ الانسان القمر لأول مرة حول الى حقيقة واقعة حلما طالما داعب خيال البشر . ان النزول على القمر ، السذي يسلط الاضواء على التقدم الهائل الذي احرزته العلم ، عمل انطوى على استخدام حشود هائلة كثيرة الشعب من المواهب والموارد معبأة في مجهود مشترك جبار لبلوغ هدف محدد في موعد محدد . ولا ريب ان الاجهزة الحاسوبية قد يسرت هذا الانجاز التقني الباهر . الا انه ينبغي لنا الان ننسى انه الى جانب العناصر التقنية التي دخلت هذه الآلات المذهلة ، كانت هنالك تلك العناصر الاساسية التي لا تستطيع آلة لوحدها توليدها او صنع امثالها واعني بذلك خيال الانسان وايمانه وارادته في بلوغ ما لا تبلغه يده .

٨٣ - وانما كان في وسع الانسان ان يفتح آفاقا جديدة في الفضاء الخارجي ، فينبغي ان يكون ايسر عليه من ذلك بكثير ان يواجه ويذلل المشاكل التي تمس ثلثي افراد الانسانية الذين لا يحظون حاليا من التغذية والسكان والتعليم والدخل الا بمستويات تجعل الحياة على الارض بالنسبة اليهم ، مجرد كفاح متصل من اجل البقاء وحده . وما لم تواجه في العقود المقبلة ، بالاستعانة بالعلم والتقنية وبالمساندة الايجابية من جميع الامم والشعوب ، مهمة معالجة هذه الفوارق المتزايدة ، فاننا سنتعرض جميعا ، اغنياء كنا ام فقراء ، لخطر فقدان فوائد التقدم المحرز فضلا عن القيم التي نعتز بها أيما اعتزاز .

٨٤ - ان تجارب الامم المتحدة وخبرتها الجماعية خلال خمسة وعشرين عاما ابرزت بوضوح ان الانماء هو الطريق الطويل البعيد المفضي الى السلم . واني ان احاول اجراء تقييم عام للحالة ، اجدني مضطرا الى ان اذكر آسفا ان التقدم في تحسين الاحوال الاساسية المشجعة على تحقيق اقصى قدر ممكن من الانماء الاقتصادي والاجتماعي كان تقدما بطيئا الى درجة مخيبة للرجاء . ونحن نقوم الآن ، في الاعمال التحضيرية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني بمحاولة متواضعة لتحديد بعض الاولويات ذات الصلة بالقصوى . وبالرغم من التقدم المحرز في مناقشات اللجنة التحضيرية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فاننا نلحس الان ، على نطاق اضيق ، صعوبة الاتفاق على الاولويات في عدد محدود نسبيا من القطاعات التي تخص اسسرة منظمات الامم المتحدة .

٨٥ - ولا بد لتضييق المهوة الانمائية المتسعة من ان تتوفر لدى المجتمع الدولي الرغبة الصادقة في الاقدام على ذلك . فلاشك في ان لدينا القدرة على حل مشكلة الانماء . اما ما يعوزنا فيما يبدو فهو الاحساس الكافي بالحاح المشكلة . وكما ذكرت من قبل مرارا ، فان الوقت قد حان منذ امد طويل لقيام اعضاء الامم المتحدة بوضع خلافاتهم السياسية في المرتبة الثانية ، وذلك في محاولة عامة منهم لتحقيق الانماء العالمي الصادرل قبل ان تتضخم المشاكل وتتفاقم خطورتها الى الحد الذي يفلت فيه زمامها منا فلا يعود في مقدورنا السيطرة عليها وحلها . واني ارحب بالجهود التي يبذلها مركز الاعلام الاقتصادي والاجتماعي ، وقرار اللجنة التحضيرية القاضي باعلام الرأي العام عن النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للامم المتحدة واهداف العقد الانمائي الثاني واشراكه فيها على اوسع نطاق ممكن .

٨٦ - وفي اطار الجهود المبذولة في سبيل الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، اخذت الامم المتحدة تعنى بصورة متزايدة بنقل تقنيات الاستغلال الى البلدان المتنامية بوصفها وسيلة اساسية لسد الشفرة التقنية الدائمة الاتساع . ونظرا الى ما تتسم به هذه المشكلة من ضخامة وتعقيد ، فان من الواضح كل الوضوح ان اجهزة الامم المتحدة المعدة لهذا الغرض في حاجة الى الكشور من الترشييد والتقوية . واخشي الا يكون اعضاء الامم المتحدة على ادراك تام بعد لضخامة الجهود التي ستلزم لتحقيق هذه الغاية .

٨٧ - ان الاكتشافات الجديدة والآلات الجديدة والادوات الجديدة التي استحدثت بفضل العلم والتقنية المعصريين آخذة في تغيير انماط المجتمع المألوفة والتقليدية تغييرا جذريا في كافة انحاء العالم . وفي بعض البلدان المصنعة ظاهرة اجتماعية ، يشير اليها بعض المراقبين باسم " ازمة الحضارة " ، بدأت تبرز وتقوى نتيجة لاسرعة التغييرات الاجتماعية المعاصرة . وهذه " الازمة " تتجلى بصورة صارخة في استياء الشباب من " السلطة القائمة " . ان الامم المتحدة تبسدي ادراكا متزايدا لاهمية اكتساب التأييد الايجابي للمنظمة في صفوف الجيل الناشيء الذي يبدى بجلاء اهتماما شديدا جدا بالمشاكل الخطيرة التي يواجهها العالم . وما دام زعماء الفسد سيأتون

من جيل الطلاب اليوم ، فان علينا ان نفعل كل ما في وسعنا لاشارك هؤلاء الشباب المثاليين — اشراكا مفيدا بناء في الجهود التي تبذل على الصعيد العالمي في سبيل الانماء .

٨٨ — لقد بدأ الانسان يدرك اخيرا ، باتساع الآفاق المفتوحة امامه ، مدى الضرر الذي يسببه لبيئته استخدام موارد الارض استخداما لا يخضع لاي ضابط . فالآثار الضارة الناجمة عن عدم التنبؤ في وضع السياسات أصبحت الآن ماثرة قلق شديد في انحاء العالم المصنعة . وهناك مسؤولية خطيرة تقع على عاتق اسرة منظمات الامم المتحدة الناشطة كل ذلك النشاط في انماء الموارد الطبيعية وتصنيع البلدان المتنامية ، هي مسؤولية تشجيع تلك البلدان على ان تمنع من البداية ما قد يترتب من آثار غير مرغوب فيها على انماء الرغبة فيه شديدة والحاجة اليه ماسة . ومن حسن حظ البلدان المتنامية انها تستطيع تجنب الاخطار التي يتعين الآن على البلدان المصنعة تداركها بثمن باهظ جدا . كما ان امام المجتمع العالمي ، وهو على ابواب استغلال موارد قاع البحار ، فرصة اخرى لوضع سياسات الصيانة الحكيمة .

٨٩ — هذا وان مشكلة البيئة البشرية مشكلة تتطلب بذل جهود مطردة على الصعيد الدولي فضلا عن الصعيد القومي . فهي مشكلة تهتم العالم كله ، وتستحق اهتمام العالم كله . واني ارحب بالقرار الذي اتخذته مؤخرا المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد مؤتمر عن البيئة البشرية في عام ١٩٧٢ . وهو مؤتمر ستستضيفه حكومة السويد . ولا شك في ان الاعمال التحضيرية نفسها ستزيد هي واعمال المؤتمر التمهيدية الذي سيعقد في اطار اوروبي في عام ١٩٧١ من الفوائد الكبيرة التي اثق بان البلدان النامية والمتنامية معا ستجنيها من حماية البيئة البشرية وتحسينها .

٩٠ — ان " الانفجار السكاني " يزيد من الضرورة العاجلة لاستخدام سطح الارض استخداما رشيدا ، ويستلزم ايلاء مزيد من الاهتمام للتخطيط المادي . والخطوات المتخذة مؤخرا في اطار برامج تخطيط الاسرة تدعو حقا الى الكثير من التشجيع ، كما ان معظم البلدان ذات المعدل العالي لنمو السكان تدرك الآن ضخامة المهمة التي تنتظرها من حيث المرافق التعليمية ومشاكل الشباب والعمالة . وينبغي ان نضع نصب اعيننا ان السياسات والتدابير الرامية الى الاقلال من نمو السكان ينبغي ان تؤلف جزءا من الخطط القومية للانماء الاقتصادي والاجتماعي . ونحن لانستطيع ان نتوقع حدوث تقدم سريع جدا في ميدان يرتبط كل هذا الارتباط بالمواقف النفسية والفكرية المستقرة منذ زمن طويل . واثناء المناقشة العامة التي دارت في الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كانت ضخامة المشكلة موضع تشديد كبير ، الا انه اقترح في الوقت نفسه التزام قدر من الحذر في تناول حلولها . واني وافق على ان التعميم في هذا الميدان امر مخوف بالمزلق ، وان هذه المشاكل ينبغي ان ينظر اليها بالنسبة الى كل قطر من الاقطار واقليم من الاقاليم على حدة . ومن ثم فانه ينتظر من اللجان الاقتصادية الاقليمية ان تقوم بدور متزايد في هذا الميدان .

٩١ - لقد ذكرت مرارا في الماضي اني ارحب بكل خطوة تتخذ لتعزيز دور اللجان الاقتصادية الاقليمية كجزء من سياسة التوزيع اللامركزي بين المقر والاقليم . وها انا احيط علما مع الارتياح بالقرارات الاخيرة التي اتخذها في هذا الصدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك بالقرارات التي اتخذتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا في دورة الذكرى المباشرة لانشائها . واني اعتقد ان السير في طريق التوزيع اللامركزي لنشاطات الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية سيكون مجزيا في المدى البعيد . الا اني ادرك ضرورة تجنب الازدواج بين المهام الاقليمية والمركزية لكي يتسنى لكل من اللجان والمقر القيام بدور اكثر فعالية في الجهد المشترك الرامي الى تسجيل الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، لا سيما في البلدان المتنامية . وينبغي لكل لجنة من اللجان ان تبذل غاية وسعها لمعالجة المشاكل المحددة الناشئة في منطقتها الجغرافية ، ولا استخدام الموارد المتوفرة في تلبية اكثر حاجات اقليمها الحاحا ولا برازا هم البرامج بالنسبة الى انماء الدول الاعضاء فيها . ان رغبة اللجان في تخصيص الجانب الاكبر من موارد لها للنشاطات التنفيذية وفي ترشيد برامج اعمالها تحقيقا لهذه الغاية امر مفهوم ، وهو جزء من ظاهرة اعم ملحوظة في السنوات الاخيرة هي اتجاه مجموعة مؤسسات الامم المتحدة الى هذا النوع من النشاطات . الا ان بعض النشاطات المعيارية الصفة تعد هامة كذلك . مثال ذلك ، انني ارى ان المناقشات التي دارت في امستردام في اوائل هذه السنة بشأن الدور الصحيح والشروط السليمة للاستثمار الاجنبي لها اهميتها الكبيرة بالنسبة الى المجتمع الدولي ، وانها ستعود بالفائدة على البلدان النامية والمتنامية معا .

٩٢ - ويتجلى الآن ، ونحن على ابواب عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، اهتمام متزايد بسياسة الميزانية سببه الخشية من ان يحول الافتقار الى الجهاز الملائم دون الاستفادة الكاملة من الامكانيات الكبيرة المتاحة للمنظمة . وحتى اذا اصر على الاقتصاد وعلى القضاء على التبذير والتبديد ، فيبدو انه اذا اريد النجاح للعمل الدولي في السنوات المقبلة فانه لاغناء عن وضع طريقة ارشد لاتخاذ القرارات اللازمة . وهذا هو السبيل الوحيد لحمل الاعضاء على اتباع سياسة التوسع الخاضع للضوابط ، وهي السياسة الوحيدة المقبولة في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي . وستقوم هذه السياسة بالطبع على التوصيات التي وضعتها منذ بضع سنوات لجنة الخبراء الخاصة المعنية بمالية الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ، وهي توصيات مازالت تنتظر التنفيذ ، اي اتباع نظام وضع الميزانية حسب البرامج وحسب ما يمكن انجازها منها ، واعطاء الامين العام دورا اكبر في تقديم البرامج والمشاريع في ضوء نصوص تشريعية اقل تفصيلا ، واتخاذ فترة السنتين اساسا لوضع الميزانيات .

*

*

*

٩٣ - ان مسؤولية الانماء الاقتصادي والاجتماعي ، والتحويلات المهاجرة التي يتطلبها ، تقع في المحل الاول على عاتق البلدان المتنامية نفسها . وخلال العقود من الماضيين ، غطت بلدان متنامية كثيرة خطوات كبرى في سبيل النمو الاقتصادي والاجتماعي الاقوى تماسكا والاكثر توازنا . الا انه مالم تحدث قريبا بعض التغييرات الهامة في التجارة والصناعة الدوليين ، فقد تشهد حتى هذه البلدان نفسها فشلا كبيرا في الجهود والتضحيات التي بذلتها على الصعيد القومي . ولا ينتظر من البلدان المتنامية ان تقبل الى الابد بدور المنتج والمصدر للمواد الغذائية والخامات وحدها ، لاسيما وان الاثمان التي تحصل عليها من المراكز الصناعية للكثير من هذه السلع تواصل التدهور بالقياس الى الاثمان المتزايدة التي يتعين عليها دفعها لقاء المصنوعات كالاآت مثلا .

٩٤ - واذا اريد لعملية الانماء ان تشق طريقها الى الامام ، لزم زيادة الواردات الاساسية وتعزيز الاستثمارات الانتاجية . ان حوالي اربعة اضعاف الاستثمارات التي توظف حاليا في العالم الثالث هي استثمارات ولدتها البلدان المتنامية ذاتها . الا ان جزءا كبيرا من بقية حاجتها من رؤوس الاموال ينبغي ان يكون بانواع نقد قابلة للتحويل والبلدان المتنامية لا تستطيع الحصول عليها الا بزيادة حصيلة صادراتها او زيادة المساعدة المالية التي تقدم اليها . ومع ان المساعدة التقنية يمكن ان تكون لها فائدة ملموسة ، فان الصورة الاساسية للتعاون الخارجي التي تريدها البلدان المتنامية وتحتاج اليها من البلدان النامية تتمثل في توسيع وتحسين امكانيات التجارة والصناعة لكي يتسنى لها ان تتكفل بتقدمها بنفسها . وكلما ازدادت قدرتها على السير في هذا الطريق ، ازدادت امكانيات شرائها من المراكز الصناعية ، واتسعت تجارتها معها ، وضاعت الهوة التي تفصل في الوقت الحاضر البلدان الفقيرة عن البلدان الغنية ، مما يفلل من الاخطار التي تهدد سـلم العالم واستقراره .

٩٥ - ولمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء دور حيوي يؤديه في المساعدة على حل مشاكل التجارة الدولية ، وهي مشاكل معقدة بطبيعتها . وهناك صعوبات كثيرة في التوفيق بين المصالح والمواقف المتضاربة . ولئن كانت هناك بعض الحالات ذات الجذور الاقتصادية بل والسياسية المتأصلة في الماضي البعيد ، فان هناك حالات اخرى ذات منشأ حديث جدا . مثال ذلك ان هناك شعوبا كثيرة في العالم المتنامي نالت سيادتها السياسية منذ فترة من الوقت ولكنها لا تستطيع حتى الان ممارسة حقوقها الاقتصادية تمام الممارسة ، ناهيك عن تلبية احتياجاتها وامانيها الاقتصادية ، وذلك بسبب عوامل خارجية وممارسات تجارية لا تزال سيطرتها عليها قليلة او معدومة . كذلك نجد في بعض الحالات ان العلم الحديث والتقنية العصرية ، وتوزيع فوائدها غير المتكافي ، هو الذي يشير معضلات خطيرة امام البلدان المتنامية . كما ان الفروق الشاسعة في مستويات الانماء وفي النظم الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المختلفة تزيد من صعوبة ايجاد الحلول التي تكون مرضية بصفة عامة .

٩٦ - ان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، الذي يضم اكثر من ١٣ بلدا ، والذي تحضر اجتماعاته عادة جميع المنظمات الدولية الرئيسية العاملة في الميدان الاقتصادي ، قد هيأ اول فرصة لاستعراض التجارة العالمية وتقييمها بصورة عامة حقا . وهو يتيح ايضا للمشاكل الرئيسية التي يلزم حلها للتشجيع على زيادة توسيع التبادل التجاري في جميع انحاء العالم . واذا كان المؤتمر اداة لم تبلغ الكمال ، فانه يمثل مع ذلك النهج الممكن الوحيد لايجاد الحلول الوسطى المرضية لمشاكل التجارة العالمية على وجهه يعود بالفائدة على جميع البلدان . فالمؤتمر يهيئ للبلدان المتنامية اطارا تتاح لها فيه فرصة تحديد موقف مشترك الى حد قليل او كثير ، مما يسمح باجراء مباحثات ومفاوضات تجارية واقعية مع البلدان المصنعة التي تميل الى تنسيق مواقفها واعمالها بواسطة رابطات معينة مثل منظمة التعاون والاقتصاد بين ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة .

٩٧ - والى ان يتم تدارك اوجه الاختلال القائمة ، فان ظهور مناسبات " المجابهة " بين الاغنياء والفقراء سيظل امرا محتوما الى حد ما في اجتماعات المؤتمر . ويبدو ان الاصداء السياسية لهذه المجابهات بين الشمال والجنوب التي حصلت في جنيف عام ١٩٦٤ وفي نيودلهي عام ١٩٦٨ ، هي التي استلقت الانظار ، بينما نلصق للأسف اتجاهها الى الاقلال من شأن المكاسب والاتفاقات بل وتجاهلها بالمرّة ، مع انها مكاسب ايجابية رغم كونها محدودة .

٩٨ - واني واثق من ان المؤتمر اذا حظي بالفهم والتأييد الكافيين من جميع اعضائه ، فانه سيتمكن من الاداء التام للمهام الواقعة على عاتقه بوصفه الهيئة المركزية العاملة في ميدان التجارة والاقتصاد بمجموعة مؤسسات الامم المتحدة . والمؤتمر يستطيع ، بواسطة اجهزته الدائمة او مجلس التجارة والاقتصاد وهيئاته الفرعية المتخصصة - ان يواصل عملية بناء الدعائم اللازمة لاقامة جسرين متينين للتجارة والتعاون الدولي عبر المياه المضطربة التي تفصل بين القلة التي تنعم بالرخاء والكثرة التي لا تكاد تقوى على سد الرق . ومن الضروري ان يتوفر التصميم المشترك على انجاز هذه المهمة لدى الجميع لكي يتسنى لعدد متزايد وما من المشترين والبائعين والمنتجين والمستهلكين الاستفادة من هذه الحركة المتبادلة .

٩٩ - ان الصعاب القائمة صعب لا يناع في وجودها احد ، ولكن حتى الجسر المأمى أفضل من عدم وجود أى جسر . ويمكن ان يتحقق تقدم حاسم في هذا الشأن وسيتحقق ، على غرار ما حدث بالنسبة الى الاتفاق الدولي للسكر المعقود في العام الماضي برعاية مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والاقتصاد ، اذا توفر لدى الاطراف المعنيين الرئيسيين على الاقل الاستعداد الصادق والعزيمة السياسية اللازمة للوصول الى اتفاق . والاتفاقات التجارية التي تعقد على الصعيد المتعدد البلدان تتطلب ، لاسيما من جانب البلدان الاقوى من الوجهة الاقتصادية ، قدرا من بعد النظر والنضج السياسي يتجاوز حدود المساومة المبردة دافعا عن المصالح القصيرة الاجل . وموسع ان حقوق البلدان تعتبر متساوية وتترتب عليها التزامات متبادلة ، شأنها في ذلك شأن حقوق الافراد ، فان اقدام البلدان القوية على منح بعض التنازلات للبلدان الضعيفة دون ابهاؤها برهن مستقبلها

يعود بالفائد العميمة على الجميع . ومما يدعو الى التشجيع في هذا الصدد ان نرى ان ثمة جهودا جادة تبذل الآن لاخراج الاتفاق الهام الذي تم الوصول عليه من حيث المبدأ في نيودلهي الى حيّز الوجود ، اى الاتفاق على انشاء نظام للافضليات الجمركية العامة غير التمييزية وغير القائمة على المعاملة بالمثل يخدم مصلحة صادرات البلدان المتنامية في اسواق البلدان الصناعية . وقد يقدر لهذا النظام ان يصبح دعامة رئيسية من دعائم جسر التجارة والتفاهم .

١٠٠ - وثمة محك آخر يمكن به اختبار بعد نظر البلدان النامية ونضجها السياسي وحرصها المستنير على مصالحها ، هو مدى استعدادها للوفاء بتعهداتها بزيادة تحويلات المساعدة المالية الخارجية الى البلدان المتنامية حتى تعادل نسبة ١ في المائة على الاقل من انتاجها القومي الاجمالي . ولكننا نجد انه لم يبلغ هذا الهدف او يحدد رسميا موعدا لبلوغه من البلدان النامية غير قلة محدودة تعد على الاصابع . على انه اذا كان من المتعذر على البلدان الصناعية الاغترى ان تزيد في المستقبل المباشر من القروض العامة التي تمنحها للبلدان المتنامية ، فان لنا ان ننتظر منها ان تبدي الاستعداد للاسراع في تطبيق احكام المعونة وشروطها المحسنة التي اوصت بها لجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والانماء الاقتصاديين ، والقدرة على ذلك ، وان توافق كذلك على تيسير قيام البلدان المتنامية بتعديل عبء ديونها الحالية الثقيل .

١٠١ - ويقوم مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والانماء ، على سبيل اكمال مساهمته في الاستراتيجية العامة للانماء في اطار عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، بدراسة فاحصة متعمقة ، يشترك فيها جميع اعضائه ، لما تحقق وما لم يتحقق في ميدان اختصاصه . ونظرا الى ما تتسم به المسائل التي يتعين على المؤتمر تناولها من اتساع وتشعب وطابع خلافي في كثير من الاحيان ، فانه يكون من الغرابة بمكان الا يصادف بعض الصعوبات في تحديد الاهداف والغايات والتدابير المؤسسة الرامية الى بلوغها اثناء السنوات العشر القادمة . والمشاكل العرضية ذات الطبيعة السياسية او الاقتصادية قد تعطل احيانا ، وان لم تبرر بالضرورة ، تردد بعض البلدان في اعطاء اولويات اعلى وتخصيص موارد اكبر لهذه الجهود بل لحجائهم عن ذلك او عن الالتزام بتعهدات قاطعة . ومن الضروري الاهتداء الى المزيج الفعال من الجرأة والواقعية القادر على ان يلهم شعوب البلدان النامية والمتنامية ، والاجيال الفتية فيها خاصة ، عزيمة الاسهام في مجهود مشترك .

*

*

*

١٠٢ - ولقد طرأ على نشاطات اسرة منظمات الامم المتحدة في ميدان التصنيع نمو جديد اثناء السنة ، كما ان منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي تعمل على استكمال ادائها دورها في تنسيق الجهود في هذا الميدان . وقد اولى مجلس الانماء الصناعي ، في دورته الثالثة ، اهتماما خاصا لتنسيق نشاطات الامم المتحدة في ميدان التصنيع ، ولا سيما فيما يتعلق ببرنامج العمل المزمع الاضطلاع به اثناء عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني . وستعطي منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي خلال العقد الاولوية للاعمال التي تقوم بها البلدان المتنامية ، على سبيل المتابعة والتنفيذ ، لاهداف النمو الصناعي المحددة للعقد ، ولتوفير كل مساعدة ممكنة لهذه البلدان من اجل بلوغ

هذه الاهداف. وهي تنوى اجراء مشاورات على مستوى عال مع السلطات القومية للتحقق من مدى التقدم الذي احرزته في بلوغ هذه الاهداف ، ولا سداء المشورة الى الحكومات ، على اساس مستمر وبناء على طلبها ، بشأن التدابير الرامية الى تمكينها من استغلال كل الموارد الداخلية والخارجية الممكنة للتصنيع في اطار الاهداف التي حددتها هذه البلدان لانمائها الاجتماعي والاقتصادي العام .

١٠٣ - وقد عقدت منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، اثناء السنة ، عدة اتفاقات ثنائية للتعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية ، ومكتب الامم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية في بيروت ، والوكالات المتخصصة المعنية بالانماء الصناعي خاصة ، نذكر من بينها ، على وجه الخصوص ، التخصيص ، الاتفاق الموقع في جنيف ، في ٩ تموز (يوليه) ١٩٦٩ ، مع منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، وهو ينص على التعاون في تخطيط الانماء الزراعي والصناعي ، وفي انماء انتاج السلع الصناعية المعدة للزراعة ، والتنفيذ المشترك للمشاريع المتعلقة بالصناعات الزراعية . وقد انشأ الاتفاق الجهاز المشترك بين الامانتين اللازم لتنفيذه . واما الجهاز المشترك المماثل المنشأ في العام الماضي بين امانتي منظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي فهو يباشر عمله بكامل طاقته وقد اثبت فعاليته الشديدة . ومثل هذه الاتفاقات تهيء اساسا للتوسع في وضع وتنفيذ برامج التعاون الطويل الاجل مع الوكالات المتخصصة واللجان الاقتصادية الإقليمية . وهي لا تؤدي فقط الى تجنب التداخل والازدواج ، بل وكذلك الى ضمان استخدام موارد الانماء الصناعي المتاحة لاسرة مؤسسات الامم المتحدة استخداما فعالا لمصلحة البلدان المتنامية .

١٠٤ - وقد اتخذ مجلس الانماء الصناعي ، في دورته الثالثة ، قرارات طلب فيها الى مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي زيادة عدد المستشارين الصناعيين الموفدين الى الخارج بواسطة منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، وتأمين التمويل المستمر للعمليات التي هي من نوع الخدمات الصناعية الخاصة . ويسرني ان اذكر ان مجلس الادارة قد لبي هذا الطلب . وستؤدي الترتيبات اللازمة في هذا الشأن ، التي يوشك العمل في وضعها على الانتهاء ، الى زيادة فعالية البرنامج التنفيذي الذي تضطلع به منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، وذلك لانها تكفل لها توسيع دائرة اتصالاتها المباشرة مع البلدان المتنامية بواسطة الممثلين المقيمين لبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ولانها تتيح الاستمرار للنشاطات المحلية التي هي من نوع الخدمات الصناعية الخاصة .

١٠٥ - وكان انشاء اللجان القومية لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي من الامور التي اوصت بها في عام ١٩٦٧ الندوة الدولية المعنية بالانماء الصناعي . وهذه اللجان تتألف من ممثلي السلطات العامة والدوائر الصناعية والمالية القومية ، وهي تقوم بدور الهيئات الاستشارية

لحكوماتها . ويسرني ان اذكر ان عدد البلدان التي انشأت مثل هذه اللجان او التي اسندت مهام اللجان القومية الى هيئات مختلفة موجودة من هيئات حكوماتها بلغ ، في ٣١ تموز (يوليه) ١٩٦٩ ، ثلاثة وثلاثين بلدا .

١٠٦ - كذلك عززت منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي خلال السنة تعاونها مع المصارف الانمائية الاقليمية في امريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا ، ومع التكتلات الاقليمية للبلدان المتنامية التي تباشر نشاطا متزايدا لا في الميدان السياسي وحده بل وايضا في تنسيق الجهود التي يبذلها أعضاؤها في سبيل الانماء الاقتصادي والاجتماعي .

١٠٧ - ان برنامج منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي برنامج يغلب عليه الطابع التنفيذي ، وهو يلبي اساسا الطلبات الواردة من البلدان المتنامية . وتفيد المنظمة بصورة متزايدة ، في تنفيذ عملياتها الحالية والمقبلة ، من الموظفين المتاحين والموارد الاخرى المتوفرة بمقرها في فيينا الذي سنحت لي فرصة زيارته في العام الماضي . واود ان انوه مع التقدير بالاهتمام والتأييد السخي اللذين توليهما حكومة النمسا للمنظمة باستمرار وذلك بوضع المباني اللازمة للمقر المؤقت تحت تصرفها وبلاسهام في اقامة المبنى الدائم . كما يسرني ان الاحظ انه بالرغم من الصعوبات الملازمة لانشاء اية منظمة جديدة والمتاعب الحتمية المترتبة على الانتقال من نيويورك الى فيينا ، فان المنظمة قد باشرت عملها مباشرة تامة . واني على ثقة بانها ستواصل التطور والنماء لتصبح عضوا من أكثر الاعضاء فعالية في اسرة مؤسسات الامم المتحدة .

*

* *

١٠٨ - لقد نشأ في السنوات الاخيرة اتجاه ظاهر الى زيادة التشديد على النشاطات التنفيذية في اطار مجموعة مؤسسات الامم المتحدة . وقد اثبت برنامج الامم المتحدة الانمائي ، منذ انشائه قبل عشر سنوات ، ان في وسع الافراد والامم والوكالات الدولية التعاون في تكوين رابطة عالمية للقضاء على الجوع والفقر والمرض والامية . واني لأتطلع ، ونحن على ابواب عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، الى حدوث زيادة محسوسة في نشاطات البرنامج وفي الدعم الذي تقدمه الدول طوعية واختيارا اليه لتمكينه من مباشرة ولايته .

١٠٩ - وفي العام الماضي وحده ، تكفل برنامج الامم المتحدة الانمائي بوضع خبرة أكثر من ٨٠٠٠ اخصائي في كل ناحية من نواحي الانماء الاقتصادي والاجتماعي تقريبا تحت تصرف أكثر من ١٣٠ بلدا واقليما متناميا . وقد جاء هؤلاء من ١٠٢ من البلدان بغايتين مشتركتين هما : أولا ، مساعدة البلدان المستفيدة على التقدم نحو بلوغ اهدافها الانمائية ذات الاولوية ؛ وثانيا ، زيادة وتنويع القدرات التقنية لنظرائهم المحليين لكي يتسنى تدريجيا ازالة الحاجة الى المصونة الخارجية .

١١٠ - واستكمل البرنامج هذا التبادل الواسع للمعارف والتقنيات بتدريب أبناء البلدان المتنامية في الخارج وفي اوطانهم . ففيما بين عامي ١٩٥١ و ١٩٦٨ ، اتاح لاكثر من ٥٠ ٠٠٠ من شاغلي المناصب الرئيسية في البلدان المتنامية فرصة تحسين مهاراتهم بمتابعة الدراسات العالية في الخارج ، واصبح الكثيرون من هؤلاء الآن قادة في بلدانهم . وبالإضافة الى ذلك ، تم خلال السنوات العشر الاخيرة تدريب عدد آخر من أبناء البلدان المتنامية لا يقل عن ٣٠٠ ٠٠٠ في معاهد قومية واقليمية تتلقى العون من البرنامج . وشجع البرنامج هذا التعزيز الملموس للموارد البشرية بمساهمات لا تقل عنه اهمية في انماء المقومات الهيكلية والموارد الطبيعية .

١١١ - ومنذ عام ١٩٥٩ ، قام مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي والمهيات التي سبقته بعقد مبلغ يناهز ١٧٠٠ مليون دولار للمشاريع قبل الاستثمارية ومشاريع المساعدة التقنية . وهذا المبلغ تعادله ، بل تزيد عليه ، قيمة الخدمات والمنشآت المبالغ النقدية التي خصصتها البلدان المتنامية نفسها لهذه المشاريع خلال فترة تنفيذها . ومن السمات المميزة لهذه الشراكة بين الحكومات والبرنامج ذلك القدر الملحوظ من الاتفاق على الاولويات ومن التخطيط المشترك ومن تحمل الالتزامات المتبادلة في تنفيذ المشاريع . ولقد ساعد البرنامج على تعبئة اكثر من ٣٠٠٠ مليون دولار من الاستثمارات المحلية والخارجية . والاعمال المنجزة تجعل من المنتظر تعبئة استثمارات أكبر من هذه بكثير .

١١٢ - اما صندوق الامم المتحدة للمشاريع الانتاجية ، فانه لم يصبح بعد مصدرا هاماً من مصادر التحويلات المالية الى البلدان المتنامية ، ويرجع ذلك اساسا الى محدودية الموارد الموضوعة تحت تصرفه حتى الآن . وقد قام مجلس ادارته ، في اطار الترتيبات المؤقتة التي اقرتها الجمعية العامة ، بالنظر في تقرير لمدبر الصندوق عن امكانيات استخدام الموارد المتاحة . ولا مناص من ان تبقى العماليات التي يضطلع بها باموال الصندوق محدودة الى ان تظهر البلدان المصنعة استعدادها للمشاركة فيه .

١١٣ - وقد اتخذت في السنوات الاخيرة خطوات هائلة لتحقيق التكامل بين نشاطات البرنامج ولترشيد اجراءاته لكي يتسنى تلبية الحاجات المتطورة للبلدان المتنامية تلبية اسرع واكثر فعالية ؛ والفضل في ذلك يرجع الى عدة عوامل هي حكمة الجمعية العامة باعطاء قراراتها صورة اكثر مرونة وقابلية للتكيف ؛ وروح الابداع التي اظهرها مجلس الادارة في قراراته ؛ ودينامية ادارة البرنامج ؛ وتعاون اسرة منظمات الامم المتحدة للبرنامج عن طيب خاطر في اتباع استراتيجية شاملة تركز على ضرورة مساندة جهود الحكومات في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي بشكل متوازن .

١١٤ - ولما كانت هذه المبادئ والتدابير رشيدة ومثمرة معا ، فانها نالت استحسان البلدان المتبرعة الرئيسية فضلا عن البلدان المتنامية . وعلى ذلك ، فقد ازدادت التبرعات المقدمة لهذا المجهود

التعاوني العالمي في السنوات العشر الأخيرة من ٥٥ مليون دولار في سنة ١٩٥٩ إلى ما يقرب من ٢٠٠ مليون دولار في سنة ١٩٦٩ الجارية . إلا أن من دواعي خيبة الأمل الشديدة أن نلاحظ هبوطاً في معدل زيادة التبرعات المالية للبرنامج . فبينما ازدادت التبرعات المعقودة خلال العقد الأخير بنسبة ١٣ في المائة سنوياً في المتوسط ، نجد أن زيادة نسبة عام ١٩٦٩ على نسبة عام ١٩٦٨ فبلغت ٧ بالمائة فقط . وذلك في فترة شهدت زيادة شديدة في النفقات وفي الاحتياجات .

١١٥ - أن حجم المساعدة التي تطلبها البلدان المتنامية من برنامج الأمم المتحدة الانمائي يزداد بنسبة تقارب ٢ في المائة في السنة . ويرجع ذلك ، من ناحية ، إلى ثبوت فعالية مساعدة البرنامج في مجالات النشاط التقليدية ، كما يرجع ، من ناحية أخرى ، إلى اتجاه البرنامج إلى أشكال من الدعم الانمائي ارقى نوعاً وأكثر تكلفةً وانجح من ذي قبل ، وذلك بانتهاء الدراسات التمهيديّة اللازمة والانتقال منها إلى أطوار من العمل أقرب ثمره . وفي الوقت نفسه ، تلزم زيادة الموارد ليس فقط لتعجيل تطبيق الاكتشافات الباهرة من أمثال الاصناف المعجبية من الارز والقمح والذرة ، بل وكذلك لمتابعة الابحاث الأساسية في مجالات مختلفة مثل مجال تحسين اصناف المزروعات الغذائية .

١١٦ - وهناك اتفاق عام على وجوب مضاعفة تدفق الموارد من البلدان الأكثر تقدماً إلى البلدان المتنامية من الآن حتى عام ١٩٧٥ . ومن الجلي أن هذا يتطلب مضاعفة النشاطات قبل الاستثمارية ونشاطات التعاون التقني . وكل الشواهد تشير إلى صحة ما تكهننت به في عام ١٩٦٥ من أن برنامج الأمم المتحدة الانمائي سيستلزم في عام ١٩٧٠ موارد سنوية تناهز ٣٥٠ مليون دولار ، وأنه سيستطيع استخدام هذا المبلغ على الوجه الفعال . ومن دواعي خيبة الأمل أنه ليس من المرجح بلوغ هذا المستوى في العام القادم ، ومع ذلك فاني اضم صوتي إلى صوت المدير في مناشدة الحكومات أن تعلن زيادة قدرها ٢٥ في المائة على الأقل في مجموع التبرعات بحيث يتسنى لمؤتمر عقد التبرعات ، عند انعقاده في ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٩ ، تهيئة مبلغ ٢٥٠ مليون دولار لعام ١٩٧٠ . وتلك مهمة ينبغي أن تكون حافزاً لهمم رجال السياسة ، وذلك لأن هذا المبلغ يمكن أن يحقق خيراً هائلاً على صغره النسبي بالقياس إلى مصروفات حكومات البلدان المصنعة ، وكونه يقل بكثير عن واحد في الألف من زيادة الدخل الفردي في تلك البلدان في العام الماضي . فإن من شأنه أن يؤدي ، أولاً ، إلى تشجيع الانماء ؛ وثانياً ، إلى تعزيز التكامل في مجموعة مؤسسات الأمم المتحدة ؛ وثالثاً ، إلى تعزيز التضامن الانساني الذي تتوق إليه جميع شعوب العالم بكافة أجيالها .

*

*

*

١١٧ - ومن الامور ذات الالهمية الحاسمة بالنسبة الى زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة في البلدان المتنامية هو الاولوية التي تعطى لها هذه البلدان لحماية الاطفال والمراهقين واعدادهم لمواجهة الحياة . ان في البلدان المتنامية ما يقرب من الف مليون طفل تقل اعصارهم عن الخامسة عشرة ، يعيش اكثر من ٧٠٠ مليون منهم في بلدان تتلقى المعونة حاليا من مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ؛ ويتزايد عددهم بنسبة ٢٥ في المائة سنويا . وما يقرب من ٤١٢ مليون من هؤلاء يعيشون في بلدان يقل الانتاج القومي الاجمالي فيها عن ١٠٠ دولار للفرد الواحد من السكان في السنة . ومعدلات الوفيات للرضع وصغار الاطفال عالية . كما ان سوء التغذية متفش ، وهو يؤدي الى تخلف النمو ويكون ذلك التخلف دائما في الحالات الحادة . والكثيرون من هؤلاء الاطفال يدخلون المدارس ، الا ان نسبة الذين ينجزون الدراسة الابتدائية من الاطفال الذين هم في سن هذه المرحلة من مراحل التعليم لا تتجاوز خمسمهم او نحو ذلك . وهكذا فان الشباب لا يكونون معددين الاعداد السليم الكافي لممارسة مهنة الكبار ، وهذه حالة يزيد من تفاقمها كثيرا ارتفاع معدل البطالة بين الشباب ، لاسيما في المناطق الحضرية .

١١٨ - ان مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة تقوم بمساعدة ١١٥ بلدا واقليما متناميا لمواجهة هذه الاحتياجات ، والارقام التالية تبين بعض انجازاتها : تطعيم اكثر من ٢٨٠ مليون طفل ضد التدن الرئوي ؛ وعلاج ما يقرب من ٢٣ مليون طفل مصاب بمرض التوت (الفرمبازيا) ، واكثر من مليون طفل مصاب بالجذام . وفي العام الماضي تمت وقاية ٣٢ مليون طفل من الملاريا .

١١٩ - واذا نظرنا الى اثر مساعدة المؤسسة في المقومات الهيكلية الدائمة في البلدان المعنية ، وجدنا ان المؤسسة قد ساعدت في تجهيز حوالي ٤٠٠٠٠ من المراكز الصحية الرئيسية والفرعية ، وحوالي ٣٩٠٠٠ من مدارس اعداد المعلمين والمدارس التطبيقية للمصممين ، واكثر من ٤٧٠ مركزا من مراكز تدريب العمال بالرعاية الاجتماعية . وينفق حوالي ٣٠ في المائة من معونة المؤسسة على تقوية برامج التدريب القومية ، وقد تلقى اكثر من ٤٣٠٠٠٠ شخص من المؤسسة اعانات للتدريب داخل بلدانهم .

١٢٠ - وهذه الارقام ، على دلالتها ، لا تبين دور مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة المتزايد الالهمية في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الاجل التي تبذلها مجموعة منظمات الامم المتحدة في اطار عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني . ان مساعدة المؤسسة ادت الى زيادة مراعاة احتياجات الاطفال والشباب في برامج الانماء القومية ، والى تخصيص المزيد من الموارد القومية لمشاكل الاطفال والشباب ذات الاولوية ، وتعزيز الانتفاع من هذه الموارد . وتحرس المؤسسة على تشجيع كل وزارة - أي وزارات الصحة ، والتربية والتعليم ، والزراعة ، والرعاية الاجتماعية ، والانماء المجتمعي ، والعمل - لا على ايلاء اهتمام جدي لعمالها الذاتية في سبيل الاطفال فحسب ، بل وكذلك على اقامة روابط وثيقة مع الوزارات الاخرى لتنفيذ البرامج المشتركة

أو المكمل لبعضها بعضاً . وقد أخذ هذا النهج الشامل يرسى ، في عدة بلدان ، الأساس اللازم لوضع سياسة قومية للطفولة والشباب تؤلف جزءاً لا يتجزأ من برامج الانماء القومية .

١٢١ - ولا تزال المؤسسة تهتدي في اعمالها بالبواعث الانسانية التي دعت الى انشائها . وقد ظلت على أهبة دائمة للهشوع الى تلبية حاجات الاطفال والامهات في حالات الطوارئ ، كما يتجلى ذلك في معونتها للامهات والاطفال في جانبي النزاع في كل من نيجيريا وفييتنام .

١٢٢ - الا انه من الواضح ان مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة تحتاج ، لاداء دورها على وجه أفضل ، الى زيادة مواردها زيادة ملموسة . فالمؤسسة تأمل ان يبلغ دخلها خمسين مليون دولار في عام ١٩٧٠ ، ولكن هذا المبلغ يقل بشكل خطير عما يكفيها لاداء المهمة المسندة اليها في اسرة الوكالات الدولية . والكثير من الاقتراحات المتعلقة بالمشاريع العملية تتعطل بسبب الافتقار الى المعونة الخارجية . ان المدير التنفيذي للمؤسسة على اقتناع بان واقع الطلب يبلغ على الاقل ضعف حجم المعونة المقدمة حالياً . واني اوافق المدير التنفيذي على ان المؤسسة تستطيع زيادة معونتها الى الضعف دون كبير ارهاق لمجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، ودون حاجة الى ادخال اي تعديل جوهري في طرق التنسيق العالية مع الوكالات التقنية ، تلك الطرق التي تطبق بكل ذلك النجاح .

١٢٣ - واني لشديد الامل في ان تستجيب حكومات الدول الاعضاء والجهات المتبرعة الاخرى استجابة سخية للنداء الذي وجهه المجلس الاقتصادي والاجتماعي اليها في دورته السابعة والاربعين ، ودعاها به الى بذل كل جهد ممكن لزيادة تبرعاتها للمؤسسة . ولا شك في ان فني مقدور العالم ان يقدم ١٠٠ مليون دولار دون عناء الى المنظمة الوحيدة المعنية بالاطفال على وجه التخصيص من بين منظمات الامم المتحدة .

*

* *

١٢٤ - لقد وسع معهد الامم المتحدة للتدريب والبحث من نشاطاته ، وسجل عدداً من الانجازات خلال العام الرابع من عمله . وما زالت مساعدة المعهد للمنظمة تتزايد ، شأنها في ذلك شأن سمعته في الاوساط العلمية وخارجها .

١٢٥ - وقد عدل المعهد برامجه التدريبية في مجال الدبلوماسية والتعاون الدولي ، وتوسع فيها . وفيما يتعلق بتدريب الموظفين للعمل في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة نجد ان المعهد يدوفر عنصر المبادرة والمساعدة اللازمة ، لاسيما عندما يقتضي الامراتخاذ تدابير مشتركة او منسقة . وقد نظم المعهد ندوة ناقش فيها خمسة وعشرون من كبار موظفي سبع عشرة منظمة المشاكل

المشتركة التي تواجههم والحلول الممكنة لها . ويضطلع المعهد ، بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في اسرة منظمات الامم المتحدة ، بدراسة لامكانية انشاء كلية لاعداد موظفي الامم المتحدة .

١٢٦ - واجرى المعهد دراسات كثيرة عن " نزوح الادمغة " ، ونقل التقنية ، وتقييم المساعدة التقنية ، وهي دراسات بنيت عليها تقارير المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة . وقد نشرت ثلاث دراسات بحثية رئيسية اضطلع بها موظفو المعهد هي : 'معايير التقييم ومناهجه' ، وتتناول المساعدات الانمائية التي تقدمها الامم المتحدة ؛ و 'مركز الدول والاقاليم الصغيرة جدا ومشاكلها' ؛ و 'توسيع نطاق قبول المعاهدات المتعددة الاطراف' . كذلك سيشركتاب عن المشاريع العامة المتعددة البلدان ، مع توجيه اهتمام خاص الى التكامل في امريكا اللاتينية .

١٢٧ - ولما كنت راغبا في ان تتوفر للمعهد الدعامة المالية الكافية لقيامه بالمهام الموكولة اليه وفي ان يتسنى له تنمية امكانياته الى اقصى حد ممكن ، فقد اسعدني جدا تأييد الجمعية العامة للمدير التنفيذي في جهوده الرامية الى الحصول على مزيد من التبرعات له ، واني اضمم صوتي الى صوت الجمعية العامة في ذلك . ان معظم التبرعات المعقودة حاليا للمعهد عقدت لفترة تنتهي هذا العام ، ومن الضروري السعي الى تأمين عقد تبرعات جديدة . وقد دعا المدير التنفيذي الحكومات الى عقد التبرعات لفترة خمس سنوات اذا امكن . واني احث اعضاء المنظمة الذين لم يقوموا بعد بتقديم الصون الى المعهد ، على القيام بذلك ، كما احث الذين تبرعوا من قبل على عقد تبرعات جديدة وزيادة عونهم المالي للمعهد .

*

* *

١٢٨ - ولقد أخذ يتبين أكثر من اى وقت مضى ان المهام الرئيسية التي اخذتها الامم المتحدة على عاتقها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي وميدان حقوق الانسان ، وهي مهام تفتح آفاقا جديدة هائلة لرفاه الانسانية ، تتطلب بذل الجهود المركزة والمحكمة التنسيق من مجموعة مؤسسات الامم المتحدة بكاملها ، بل ان من المستبعد نجاح تلك المهام دون ذلك . وفي الوقت نفسه ظهرت للعيان بعض مواطن الوهن في بنية تلك المجموعة ، وابدت بعض الشكوك في كفاية التنسيق في ميادين معينة . ولذلك فانه لاغربة في ايلاء الكثير من النظر في الالوة الاخيرة لمسألتين عامتين هما : الابعثرة المشتركة بين الوكالات والعلاقات بين الوكالات ، والترتيبات اللازمة لضمان الانتفاع الاقصى بمجموع موارد اسرة مؤسسات الامم المتحدة . وتجري حاليا ، على مستوى عال ، عدة استقصاءات لنواح عدة من نواحي هذه المسألة ، وترقب نتائج هذه الاستقصاءات باهتمام كبير . ونشير بصفة خاصة ، في هذا الصدد ، الى الدراسة الشاملة التي تجريها اللجنة الموسعة للبرنامج

والتنسيق ، و " دراسة الطاقة " التي يجريها برنامج الامم المتحدة الانمائي ، والدراسة التي تجريها لجنة بيرسون برعاية المصرف الدولي للإنشاء والتعمير .

١٢٩ - هذا واستعقد اللجنة الموسعة المبرامج والتنسيق السلسلة الاخيرة من اجتماعاتها قبل نهاية هذا الشهر ، وينتظر ان تتلقى الجمعية العامة خلال دورتها الحالية توصيات اللجنة وتقريرها . ومن هذه التوصيات توصيات فرغت اللجنة من اقرارها ، ومنها توصيات بلغ العمل في اعدادها مرحلة متقدمة ، وتشمل هذه الفقة الاخيرة البرامج وتقييمها .

١٣٠ - اما هيئتا التنسيق الحكوميتان الدوليتان العاديتان ، وهما لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، فقد اصلتا النظر في امكانيات تحسين التعاون بين الوكالات ، وهما تجدان الان عونا على تحقيق هذه المهمة الحسيرة في الكثير مما تفعله وحدة التفتيش المشتركة . وان ولاية هذه الوحدة ولاية واسعة جدا بالطبع ، ويلزم تحديد طبيعة ونطاق صلاتها بالهيئات النشطة من قبل في هذا المجال ، والواقع ان العمل جار في تحديد ها الان وانه لمن دواعي اغتباطي ان اذكر ان جهود الهيئات القديمة ووحدة التفتيش المشتركة بدأت تعزز بعضها بعضا في انسجام في ميدان التنسيق بين الوكالات .

١٣١ - واود ، بصفتي رئيس لجنة التنسيق الادارية ، ان الفت النظر كذلك الى التدابير التي تتخذها تلك اللجنة بغية توطيد التعاون بين الوكالات ، وكذلك تعاونها هي مع الهيئات الحكومية الدولية في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة ، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ولا بد طبعا من ايلاء المراعاة التامة لكل ناحية من النواحي الرئيسية لعمل هذه اللجنة ، الذي يشمل تنفيذ طلبات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، فضلا عن القيام بدور همزة الوصل واداة التشاور والتعاون بين مجموعة مؤسسات الامم المتحدة على اعلى مستوى تنفيذي . كما ينبغي الحرص على كفالة الخصائص الاساسية للجنة والمبادئ التي هي السر فيما لها من اثر وفائدة . واود ان اخص بالذكر ثلاثة من هذه الخصائص والمبادئ لما لها من اهمية خاصة : اولا ، اشتراك الرؤساء التنفيذيين باشخاصهم اشتراكا مباشرا في اجتماعات اللجنة ونشاطاتها ؛ وثانيا ، الدور القيادي الذي اسند الى الامم المتحدة والذي يترتب عليها ان تؤديه ؛ وثالثا ، صفة اللجنة ، التي هي صفة استشارية في جوهرها . وعلى ذلك ، فلا مجال لقيام اللجنة بفرض اية قرارات على اى عضو من اعضائها ، وهذا فضلا عن ان استخدام اللجنة اداة للضغط على الامم المتحدة او على اية وكالة معينة من الوكالات يؤدى الى عواقب وخيمة . كما انه ينبغي الا يغرب عن البال ان اعضاء اللجنة انما يشتركون في اعمالها بناء على قرارات هيئات الادارة التابعين لها ، وان تلك الهيئات تتلقى تقارير اللجنة وتبحثها ، وبذلك تنشأ رابطة مستمرة بين العناصر المختلفة المكونة لمجموعة مؤسسات الامم المتحدة . ان كون اللجنة لجنة مشتركة بين الوكالات هو في الواقع شرط لازم للنفوذ الذي يمكنها ان تمارسه بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت ارشاده العام .

١٣٢ - وكما ذكرت للمجلس في تموز (يوليه) ، فاني اعلق على صيانة هذا النفوذ وعلى المحافظة على جو الثقة المتبادلة بين اعضاء لجنة التنسيق الادارية ، اهمية لا تقل عما اعلقه على توثيق عــــرى التنسيق على الصعيد الحكومي الدولي في مجموعة مؤسسات الامم المتحدة كلها . بل انه لا غناء عن تقوية هذه اللجنة اذا اريد لمجموعة مؤسسات الامم المتحدة ان تساهم المساهمة الواجبة في تحقيق أهداف الميثاق الاقتصادية والاجتماعية خلال عقد الامم المتحدة الانمائي الثاني . ان تقوية هذه اللجنة امر سهل ، ولكنها ليست تامة المناعة على ذلك ، فان اضعافها امر سهل ايضا ، وسوف يكون المستحيل ايجاد هيئة اخرى تحل محلها . ان فعالية اللجنة تعتمد الى حد كبير جدا ، وبصورة مباشرة ، على ما تلقاه من الفهم والتشجيع والتأييد من الدول الاعضاء في الامم المتحدة واعضاء الوكالات المتخصصة ، ومن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة على الاخص .

سادســـــــــــــــــا

حقوق الانسان

١٣٣ - ان الاحداث التي حصلت اثناء السنة الدولية لحقوق الانسان المنتهية في ٣١ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨ اوضحت أكثر من اى وقت مضى المفارقة القائمة بين مظاهر التجاهل القاسي لحقوق الانسان في عدد من الاماكن ، وبين حرص الانسانية الملحوظ بصورة متزايدة على تحقيق انجازات ايجابية سريعة تتيح لجميع اعضاء المجتمع الانساني التمتع بالمزايا الروحية والمادية التي اصبحت ايسر من الا بفضل تقدم التعليم والتقنية في الونة الاخيرة .

١٣٤ - ويدلّ التوسع السريع في برامج الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان على رغبتها في المساهمة الايجابية ، واستعدادها للمساهمة الايجابية ، في تحسين المجتمع الانساني بحيث ينال كل رجل وامرأة الاحترام الواجب من السلطات العامة وبحيث يتلقى كل فرد المساعدة الفعالة التي تتيح له تحقيق كل امكانياته .

١٣٥ - وقد اقترحت المنظمة على جميع البلدان ، في عدد من الوثائق الدولية المصدرة بعناية ، معايير معينة للسلوك نحو مواطنيها ينتظر المجتمع العالمي منها ان تلتزمها ، او يأمل لها ان تبلغها تدريجيا .

١٣٦ - وخلال السنة الماضية ، حصل اتساع ملموس في قائمة اتفاقيات الامم المتحدة الانسانية التي اصبحت الان نافذة وتشكل جزءا من القانون الدولي . فقد شهد شهر كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٦٩ تحقق الامل الذي اعربت عنه في العام الماضي بشأن نفاذ الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله . وبلغ عدد الدول الاعضاء في الامم المتحدة التي قبلت الالتزام القانوني باحكام تلك الاتفاقية سبعة وثلاثين دولة . ويسرني ان اعلم ان بعض الدول الاعضاء الاخرى بصدور انجاز الاجراءات المفوضية الى تصديقها على هذه الوثيقة الدولية المهمة او الانضمام اليها .

١٣٧ - ان نفاذ الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله وما يترتب على ذلك من خروج جهاز دولي كامل الى حيز الوجود لتنفيذ احكامها ينطوي على اجراءات متنوعة تشمل ارسال التقارير من الدول الاطراف ، واجراءات التحقيق والتوفيق ، انما هو امر يتجلى فيه اتجاها هام آخر في نشاطات الامم المتحدة في هذا الميدان الكبير الاهمية ، وهو اتجاه يلبي في نظري ما يساور الرأي العام العالمي في الوقت الحاضر من رغبة وامل في ان تساهم المنظمة مساهمة اكبر من مساهمتها الحالية واعظم في تأمين احترام المعنيتين للقواعد التي اعلنتها هي في ميدان حقوق الانسان وتأمين تطبيقهم لهذه القواعد . والدول الاعضاء وهيئات الامم المتحدة ودركة لهذه الاملاني ، ولذا فان هذه الهيئات تلتصق الوسائل لتكليف وظائفها بشكل يمكنها من زيادة مساعدتها على تخفيف الحالات التي تتعرض فيها ممارسة حقوق الانسان لخطر جدي ، وعلى تأمين ازالتها في آخر الامر . والتفكير يتجه الآن الى اتباع اجراءات جديدة ، كما اضطلع ، بناء على مبادرة لجنة حقوق الانسان ، بالتحقيق في ابشع ضروب التعسف الناجمة عن سياسة الفصل العنصري ، وفي مدى احترام حقوق الانسان للسكان المدنيين في الاقاليم المحتلة نتيجة للنزاع المسلح في الشرق الاوسط .

١٣٨ - وتم الآن ايداع التصديقات الخمسة الاولى على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان فضلا عن التصديقين الاولين على البروتوكول الاختياري التابع للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ؛ ووقع العهدين حتى الان اكثر من اربعين دولة . ومن المأمول ان تتسارع خطى التصديق من الان فصاعدا . وسوف يطراً تغير كبير على طبيعة برنامج الامم المتحدة بأكملها وعلى شأن مساهمته في حماية حقوق الانسان ، عندما يصبح عدد كاف من البلدان اطرافا في العهدين ، وذلك بسبب سعة نطاق احكامهما الموضوعية واثرها الملزم ، وبسبب ما ينصان عليه من تدابير التنفيذ . وستستند جميع برامج اعمال المنظمة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك برامج اعمال الوكالات المتخصصة ، الى اساس قانوني اوطد ، كما ان امكانية بلوغ مقاصد المنظمة في صيانة السلم والامن الدوليين ستعزز تعزيزا كبيرا ، وذلك كما ذكرت من قبل ، وخاصة امام المؤتمر الدولي لحقوق الانسان المعقود في طهران في ١٩٦٨ .

١٣٩ - واذا كان في ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين بيان لمفاهيم الامم المتحدة الاساسية في ميدان حقوق الانسان ، فان هناك بعض الوثائق الاخرى ، مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة اشكاله - وهي اتفاقية هامة جدا - تحوي احكاما اكثر تحديدا في ميادين مختلفة تهم المنظمة . كما ان كلا من اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات ، ولجنة حقوق الانسان ، ولجنة مركز المرأة ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، والجمعية العامة (بواسطة لجنيتها الثالثة) ، يحاول في نطاق مسؤوليته اكمال النظام وتحسينه كلما اقتضت ذلك الحاجة . وما يجدر بالتنويه خاصة اقرار الجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين لاتفاقية عدم تقسيم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية . هذا

ويشمل " البرنامج التشريعي " المقبل بعض المسائل الاخرى مثل القضاء على التمييز الديني وحرية الاعلام .

١٤٠ - ان علينا في الامم المتحدة ان ندخل دائما في حسابنا الاهتمامات والتطورات الجديدة التي تظهر في العالم كله اذا اردنا ان نتجنب الجمود في اهتماماتنا وافكارنا . وقد حرص المؤتمر الدولي لحقوق الانسان المعقود في طهران اثناء السنة الدولية لحقوق الانسان ، على تأكيد اهمية العمل الحكومي والدولي في الميادين التي تحظى حاليا باهتمام شديد ، ولكنه لفت نظر المنظمة كذلك الى عدد من المشاكل الجديدة الهامة ايضا . وقد قامت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين بتأمين اعمال اقتراحات المؤتمر سواء بوجه عام او بالموافقة على بدء دراسات عن عدد من المشاكل المحددة . وهناك ثلاثة مجالات جديدة جديرة بالتنويه .

١٤١ - فقد كان الاهتمام المتزايد بالآم السكان الذين يقعون ضحية للمنازعات المسلحة ، دولية كانت ام داخلية ، حافزا على المطالبة باجراء دراسات جديدة بالتعاون مع الصليب الاحمر الدولي وبعض المنظمات الاخرى . وانه لمن المأمول ان تؤدي هذه الجهود الى المزيد من التشديد في تطبيق الاتفاقيات الانسانية الدولية القائمة التي صدق عليها عدد كبير من الدول ، وإلى اعداد وثائق اضافية تؤخذ فيها بعين الاعتبار التطورات المشعومة الحاصلة في طرق الحرب الحديثة ، وإلى وضع التدابير العملية الاخرى التي يكون من شأنها التخفيف من الآم أولئك الاشخاص من اسرى وجرحي ، غير محاربين ومحاربين على السواء - الذين هم الضحايا الابرياء للمعاملات العسكرية . كما بدأ الاضطلاع بدراسة طويلة الاجل لما لتطورات الاخيرة في العلم والتقنية ، وبخاصة في ميادين الالكترونيات وعلم الاحياء والطب ، من اثار في احترام حقوق الانسان وكرامة الفرد ، لاسيما فيما يتعلق بحقه في احترام حياته الخاصة وسلامته البدنية والمعنوية .

١٤٢ - وقد حظيت مسألة تعليم الشباب وزيادة اشرائهم في وضع مبادئ الامم المتحدة في ميدان حقوق الانسان وتطبيقها العام باهتمام خاص من الهيئات المسؤولة في الامم المتحدة والوكالات المتخصصة المعنية ، التي قامت ببذل جهود منسقة بناءة في هذا السبيل .

١٤٣ - ومن المسلم به الآن عموما ان العرص على " العامل الانساني " امر ينبغي ان تتوخاه المنظمة ، وان يتطرق الى كل نشاطاتها سواء كانت تتناول المنازعات السياسية التي تمس أعدادا كبيرة من السكان او الانماء الاقتصادي والاجتماعي للبشرية جمعاء . وقد حرص كل من لجنة حقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على التذكير ، عن حق ، بان الهدف النهائي من الانماء هو ، في مفهوم الامم المتحدة ، كفالة الكرامة لجميع بني الانسان ، أي التمتع المشترك ، في وقت واحد ، بجميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

١٤٤ - وقد أدت السنة الدولية لحقوق الانسان الى زيادة تفهم ما تعنيه الامم المتحدة بحقوق الانسان زيادة كبيرة في جميع انحاء العالم ، وكانت حافزا هاما على العمل البناء في هذا المضمار . وينتظر ان يكون العقد الثالث من النشاط بعد صدور الاعلان العالمي لحقوق الانسان

في عام ١٩٤٨ فترة حاسمة في تمييز اعمال الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الاقليمية في مساعدة الحكومات على الوفاء بمسئولياتها وواجباتها حيال جميع مواطنيها .

سابعاً

الفصل العنصرى

١٤٥ - وفي هذه السنة المباشرة من السنوات التي مرت منذ حملت فاجعة شاربيل مجلس الامن على التسليم بوجود خطر على السلم من جراء سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة افريقيا الجنوبية وعلى المطالبة بنيل هذه السياسة ، تكرر ما حصل في السنوات السابقة ، فلم يسجل اى تقدم يذكر نحو الحل .

١٤٦ - وقد واصلت هيئات الامم المتحدة النظر الايجابى في هذه المسألة . وأكدت الجمعية العامة مرة اخرى ضرورة حل هذه الحالة لازالة التهديد الخطير للسلم في الجنوب الافريقى بأكمله ، والتمست من مجلس الامن النظر في اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة ، واعتمدت عدة توصيات مختلفة لتشجيع العمل الدولى ضد الفصل العنصرى . وواصلت اللجنة الخاصة المعنية بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جمهورية افريقيا الجنوبية جهودها لنشر المعلومات عن الحالة وتشجيع شن حملة دولية ضد الفصل العنصرى . وتناول المجلس الاقتصادى والاجتماعى ولجنة حقوق الانسان وهيئاتها الفرعية الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في الجنوب الافريقى .

١٤٧ - الا ان حكومة افريقيا الجنوبية ظلت على عنادها بل عمدت في الواقع الى مضاعفة جهودها الرامية الى توطيد دعائم نظام الفصل العنصرى ، متحدية بذلك نداءات المجتمع الدولى لها بنيل سياستها العنصرية وانتهاج سبيل جديد يتفق مع الالتزامات المترتبة عليها بموجب ميثاق الامم المتحدة . فقد شهدت السنة الماضية اتخاذ تدابير تمييزية جديدة والاستمرار فى مضايقه معارضى الفصل العنصرى ، خلافاً للمبادئ الشرعية . وقد اعربت هيئات الامم المتحدة عن قلقها البالغ ازاء انباء سوء معاملة المسجونين السياسيين ووفاة اشخاص من المحبوسين بموجب القوانين التحكيمية .

١٤٨ - ثم ان حكومة افريقيا الجنوبية اقدمت على فرض الفصل العنصرى في ناميبيا ، متحدية بذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن . وكانت ولا تزال اكبر مؤيد للنظام غير الشرعى الحاكم في روديسيا الجنوبية ومبعثاً للتشجيع لحكومة البرتغال ، في تعديهما لقرارات هيئات الامم المتحدة المختصة . ويتناول الفرع الخاص بانهاء الاستعمار من هذه المقدمة تلك النواحي بمزيد من التفصيل . ومن الواضح ان سياسة حكومة افريقيا الجنوبية وتصرفاتها أخذت تصبح اكثر فأكثر العامل الحاسم في الحالة الخطيرة القائمة في الجنوب الافريقى بأكمله .

١٤٩ - وينبغي إيلاء النظر الجدي للطرق والوسائل الكفيلة بتميز فعالية الامم المتحدة في تعبئة الجهود الدولية في سبيل معالجة هذه الحالة تجنباً للاخطار الملازمة لاستمرارها، وهي اخطار لا يمكن تقدير مداها .

١٥٠ - ونحن نجد، من ناحية، انه ظهر، على مر السنوات الكثيرة التي نظرت فيها الامم المتحدة في هذه المسألة، اتفاق عام على كون سياسة الفصل العنصري سياسة بغيضة، وعلى منافاتها للالتزامات المترتبة على الدولة العضو بموجب الميثاق؛ وعلى ان الحالة الناجمة عن هذه السياسة تشكل خطراً بالغاً على السلم والامن الدوليين؛ وعلى وجوب السعي الى حلها بنبذ سياسة الفصل العنصري واطلاق سراح معارضي الفصل العنصري ممن سجنوا وكانوا ضحية للتدابير القمعية التحكيمية، واجراء المشاورات بين جميع ابناء افريقيا الجنوبية بغية رسم طريق جديد يكفل حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع، بغض النظر عن العرق او اللون او العقيدة؛ وعلى ان شعب افريقيا الجنوبية يستحق العطف والمساعدة المناسبة في كفاحه المشروع لتأمين التمتع بحقوق الانسان والحريات الاساسية. وقد اتخذت هيئات الامم المتحدة عدة قرارات واصدرت عدة توصيات استناداً الى هذا الاتفاق العام الكبير.

١٥١ - بيد اننا نجد، من الناحية الاخرى، ان الاتفاق لا يزال مفقوداً بشأن التدابير الفعالة الاخرى التي تتطلب خاصة التعاون التام من جانب المتاجرين الرئيسيين مع افريقيا الجنوبية، بما فيهم بعض اعضاء مجلس الامن الدائمين.

١٥٢ - واني اكرر الاعراب عن املي الصادق في ان يتحقق قريباً، برعاية الامم المتحدة، التقدم في سبيل اتخاذ التدابير الايجابية الفعالة لحمل حكومة افريقيا الجنوبية على التخلي عن سياسة التمييز العنصري التي تتبعها، وعلى تلبية رغبة شعب افريقيا الجنوبية في المساواة والعدل. كما ارى من الضروري تأمين التنفيذ الفعال التام للتدابير التي قررتها من قبل هيئات الامم المتحدة المختصة.

١٥٣ - وفي هذا الصدد، اود اولا ان الفت النظر الى النداءين الرسميين اللذين اصدرهما مجلس الامن في ١٩٦٣ و ١٩٦٤، ودعا فيهما جميع الدول الى وقف بيع وشحن الاسلحة الى افريقيا الجنوبية، والذخائر بكافة انواعها، والمركبات العسكرية، والمعدات والمواد اللازمة لصنع وصيانة الاسلحة والذخائر.

١٥٤ - وسيتعين على الدول الاعضاء والرأى العام العالمي بذل جهود اقوى، عملاً بالقرارات المتخذة بالاجماع او باغلبية ساحقة، لتأمين الافراج عن جميع الاشخاص الذين تعرضوا للتدابير القمعية لمعارضتهم للفصل العنصري. وقد وجدت هيئات الامم المتحدة مدعاة للقلق المتزايد في سن التشريعات التحكيمية بصورة متزايدة لاختفاء الاحتجاج المشروع على التمييز العنصري، وفي التدابير الانتقامية القاسية المتخذة ضد زعماء الحركات المناهضة للفصل العنصري. ان هذه التدابير ليست فقط تدابير جائرة مؤسفة، بل هي ايضاً تدابير تؤدي الى تفاقم التوتر ومن شأنها ازالة امكانية التخفيف السلمي في افريقيا الجنوبية.

١٥٥ - ان الامم المتحدة توفر المساعدة الانسانية والتعليمية للمسجونين واسرهم ولضحايا سياسة الفصل العنصرى الآخرين بموجب برنامجين مولين من تبرعات الدول وعامة الجمهور، هما صندوق الامم المتحدة الاستئماني لافريقيا الجنوبية ، وبرنامج الامم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي . ومع ان هذين البرنامجين قد تلقيا تبرعات كبيرة ، فان عدد الدول المتبرعة مازال صغيرا نسبيا . واني آمل كل الامل في ان يعتمد عدد أكبر من الدول الى النظر في امر التبرع بسخاء لهذين البرنامجين ، اظهارا لاهتمام المجتمع الدولي المتزايد بمحنة ضحايا التمييز العنصرى .

١٥٦ - ورغبة في تشجيع القيام بعمل دولي اقوى ، عمدت الجمعية العامة والهيئات الاخرى الى التشديد المتزايد على ضرورة التوسع في نشر المعلومات ، بين ابناء الجنوب الافريقي وفي شعوب العالم أجمع ، عن الحالة في افريقيا الجنوبية ، واخطارها الاوسع نطاقا ، وعن جهود الامم المتحدة في سبيل ايجاد حل سلمي لها . واني اود ، في هذا الصدد ، ان أوكد ، مثلما فعلت في العام الماضي ، ان فعالية اى برنامج اعلامي لابد ان تكون مستمدة من فعالية برنامج العمل الموضوعي ، ومعتمدة عليها . ثم انه وان كان من الصحيح ان نشاط الامم المتحدة الاعلامي في هذه المسألة ينبغي ان يكون متسما باحكام الهدف وبالقدرة على الابداع ، فان من الضروري ان يكون مستندا الى المعلومات الموضوعية الموثوقة عن الحالة الناجمة عن سياسة الفصل العنصرى في افريقيا الجنوبية ، والى مداولات وقرارات جميع هيئات الامم المتحدة المختصة ، والى الاتفاق العام في الرأى في المنظمة .

١٥٧ - وقد قامت الامانة العامة للامم المتحدة ، عملا بقرارات الهيئات المختصة ، باتخاذ عدد من الخطوات في هذا الصدد . ويجرى النظر في اتخاذ بعض الخطوات الاخرى الرامية الى تأمين الاستمرار للنشاط المضطلع به في هذا المضمار . واني آمل ان تمد الدول الاعضاء ووسائل الاعلام والمنظمات غير الحكومية يد التعاون الذى لاغناء عنه في هذا المجهود الرامي الى تزويد الرأى العام العالمي بالمعلومات الصحيحة في هذا الشأن .

١٥٨ - واخيرا اود ان اشير الى ضرورة زيادة تنسيق وتركيز النشاطات التي تبذلها هيئات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة فيما يتعلق بهذه المشكلة . وقد قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي متابعة النظر في ذلك في دورته الثامنة والاربعين . ومن المأمول ان تقوم الهيئات المختصة المختلفة والدول الاعضاء بالنظر في امر الوسائل الكفيلة بتحسين تنسيق نشاطات الامم المتحدة بغية تزويد شعب افريقيا الجنوبية ، بأقصى ما يمكن من المساعدة ، في كفاحه المشروع ، وتشجيع القيام بعمل دولي قوى متصل بغية الوصول الى حل عادل سلمي .

ثامنا

انتهاء الاستعمار

١٥٩ - كان الطابع الغالب على السنة الماضية في ميدان انتهاء الاستعمار هو استمـرار الشعور بخيبة الامل والاخفاق . فرغم حدوث بعض التقدم ، وذلك خاصة بنيل غينيا الاستوائية الاستقلال على اثر استفتاء وانتخاب جريا باشراف الامم المتحدة ، ويعقد اتفاق بين اسبانيا والمغرب يضع نهاية لمركز افني كمستعمرة ، فان من دواعي الاسف العميق ، انه بالرغم من انقضاء ما يقرب من تسع سنوات من الجهود المستمرة من الامم المتحدة فان الاهداف المقررة في اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة مازالت بعيدة عن التحقيق السريع .

١٦٠ - فبالرغم من ان السنة الماضية قد شهدت بعض التقدم المحدود ، على الصعيد الدستوري ، في عدد من الاقاليم التابعة الصغيرة ، فان ثمة حقيقة تظل قائمة هي اننا ، باستثناء الحاليتين المذكورتين اعلاه ، لم نقطع خطوات هامة في سبيل حل المشاكل الرئيسية الباقية من مشاكل انتهاء الاستعمار حلا سلميا وفقا لميثاق الامم المتحدة .

١٦١ - وقد اشرت في مقدمة تقريرى السنوى الاخير ، الى الحالة الاستعمارية القائمة فى الجنوب الافريقي بوصفها اوضح مثال للخرق الشامل لحقوق الانسان والعريات الاساسية ، وذكـرت ان تصميم الامم المتحدة الجماعي على انتهاء الاستعمار قد اعترضه فيما يبدو جدار منيع من التحدى في ذلك الجزء من العالم . ويؤسفني ان اضطر الى ان اضيف الى ذلك قولي بان احداث السنة الماضية قد عززت آرائى . فالواقع ان ملايين الاشخاص غير المتمتعين بالاستقلال في الجنوب الافريقي مازالوا محرومين من حقوقهم الاساسية الالوية . والسلطات التي تمسك بمقاليد الحكم فى هذه المنطقة مازالت تواصل اتباع سياسة قمعية رجعية تتعارض مع الاهداف الاساسية للميثاق ، والمبادئ المكرسة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي القرارات العديدة المتخذة من مجلس الامن والجمعية العامة . ان هذه الحالة تمثل تحديا بالغ الخطورة للارادة الجماعية للامم المتحدة بل ولسلطتها ذاتها . والاهتمام العاجل الشديد الذى اولته هيئات الامم المتحدة المختصة ، بما فيها مجلس الامن ، للمشاكل الاستعمارية في الجنوب الافريقي خلال العام الماضي ، انما يبرز ما تتسم به الحالة الناجمة عن احباط الالامني المشروعة لتلك الشعوب من خطورة متزايدة . ومواجهة هذا التحدى مواجهة فعالة امر يتطلب مجهودا مشتركا وحازما من جميع الدول الاعضاء .

١٦٢ - وفيما يتعلق بناميبيا ، التي اضطلعت الامم المتحدة بالمسؤولية المباشرة عنها اقليميا وشعبيا ، فان حكومة افريقيا الجنوبية مازالت متمسكة بفرضها الاعتراف بالقرارين اللذين قامت بهما الجمعية العامة بانهاء الانتداب وانشاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا لادارة الاقليم لحين نيله الاستقلال ، او اعمال هذين القرارين . ولم تقتصر تلك الحكومة على الاستمرار في رفضها لهذين القرارين ولقرارات الجمعية العامة اللاحقة المتعلقة بناميبيا ، بل انها رفضت كذلك التزام قرارى مجلس

الامن اللذين طلب فيهما انسحابها الفوري من الاقليم ، والاخراج عن الناميبين الذين حوكموا بصورة غير قانونية وادينوا بموجب تشريعات رجعية الأشر ، واعادتهم الى وطنهم .

١٦٣ - وقد عمدت حكومة افريقيا الجنوبية ، تماديا في عنادها ، الى الاستمرار في احباط جهود مجلس الامم المتحدة لناميبيا الرامية الى تنفيذ المهام الاساسية الموكولة اليه ، كما قامت ، استمرارا منها في تحديها لقرارات الامم المتحدة فضلا عن الرأي العام العالمي ، بسن تشريعات جديدة ترمي الى تقويض وحدة ناميبيا وسلامتها الاقليمية وتطبيق سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها ، في ذلك الاقليم ايضا ، وذلك خاصة بانشاء " الاوطان " المنفصلة لمختلف العناصر . كذلك عمدت حكومة افريقيا الجنوبية ، مؤخرا ، الى تقديم مجموعة جديدة من الناميبين الى المحاكمة بناء على اتهامات موجهة بموجب " قانون الارهاب " الرجعي الاثر ، وذلك بالرغم من قيام مجلس الامن والجمعية العامة والاعليبة الساحقة للدول الاعضاء في الامم المتحدة بشجب مثل هذه التصرفات من قبل .

١٦٤ - وفي روديسيا الجنوبية ، نجد ان النظام غير الشرعي الحاكم الذى اغتصب السلطة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٥ ، يواصل تحدى الدولة القائمة بالادارة والمجتمع الدولي . وقد عمد الى القيام بالمزيد من اعمال القمع الاستفزازية الرامية الى توطيد سياسته العنصرية ، بما فى ذلك اصدار دستور جديد مزعوم يرمي الى ادامة سيطرة الاقلية البيضاء المستوطنة على الاغلبية الافريقية . وهذه التاورات المنذرة بالسوء في الاقليم تزيد من تفاقم تهديد السلم والامن الدوليين في الجنوب الافريقي وتتطلب ردا ايجابيا من كل من الدولة القائمة بالادارة والامم المتحدة . وبقدر ما يتعلق الامر بالامم المتحدة ، فان الدستور الجديد المزعوم باطل ، ولا يمكن ان يؤثر بحال من الاحوال في مسئولية الدولة القائمة بالادارة عن الاقليم .

١٦٥ - ومن دواعي الاسف العميق ان الجزاءات التي فرضها مجلس الامن على النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا الجنوبية ، لم تسفر حتى الآن عن النتيجة المنشودة ، الا وهي اسقاط ذلك النظام . والمسئولية الاولى عن هذا المأزق تقع على عاتق حكومتى افريقيا الجنوبية والبرتغال اللتين واصلتا ، خلافا لقرارات مجلس الامن ، الاحتفاظ بالعلاقات الاقتصادية والتجارية وغيرها مع النظام غير الشرعي ، ومنح تسهيلات العبور وغيرها من التسهيلات في الاقاليم الواقعة تحت سيطرتها ، للتجارة المتبادلة بين روديسيا الجنوبية والمتاجرين معها فيما وراء البحار . وأود أن أعرب عن أملى في أن يتسنى اقناع حكومتى افريقيا الجنوبية والبرتغال بنبذ سياستهما الحالية والتعاون مع الامم المتحدة في تنفيذ القرارات المختصة بروديسيا الجنوبية . وريثما تقوم الدولة القائمة بالادارة والامم المتحدة باتخاذ المزيد من التدابير بغية ايجاد حل للمشكلة يمكن شعب روديسيا الجنوبية من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال ، أود ان اناشد جميع الدول التي تطبق الجزاءات ممارسة المزيد من اليقظة لوقف الحركة التجارية السرية ، وكذلك ان اناشد الدول المعنية

اتخاذ اجراءات اشد لمنع رعاياها والسفن والمطارات المسجلة لديها من الاشتراك في نشاطات مخالفة لقرارات مجلس الامن . كما اود ، في هذا الصدد ، الاشادة بالعمل الممتاز الذي قامت به لجنة مجلس الامن المعنية بالجزاءات ضد روديسيا الجنوبية .

١٦٦ - وعند ما ناقشت الجمعية العامة في دورتها الثالثة والعشرين مسألة الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية ، كان الامل يساور الكثيرين في ان تعيد الحكومة الجديدة في البرتغال النظر في سياسته حيال تلك الاقاليم ، وان تعترف بحق سكانها في تقرير المصير والاستقلال . ومما يؤسف له ان الاشهر التالية لم تأت بأى تغيير في هذا الاتجاه . ومرة اخرى ، ادت العمليات العسكرية المستمرة التي تقوم بها الحكومة البرتغالية في انغولا وموزامبيق وغينيا المسماة بغينيا البرتغالية ، الى انتهاء السلامة الاقليمية لدولة افريقية . وفي تموز (يوليه) ١٩٦٩ ، قام مجلس الامن بالاعراب عن القلق الشديد الذي يساوره ازاء ما يشهده هذا النوع من العواث من تهديد للسلم والامن الدوليين ، ودعا البرتغال مرة اخرى الى الامتناع عن اتيان مثل هذه الاعمال .

١٦٧ - ومن الواضح انه لا يكفي ان تعمل حكومة البرتغال ، حسبما تدعي ، في سبيل زيادة الاستقلال الذاتي للاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، داخل الاطار الدستوري للدولة البرتغالية ، وان تسعى الى تحسين رفاه سكان تلك الاقاليم . فان استمرار حكومة البرتغال في حرمان هؤلاء السكان من حقوقهم الاساسي في تقرير المصير والاستقلال وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، مازال عقبة بالغة الخطورة في طريق السلم في الجنوب الافريقي ، وهو يؤدي الى زيادة تفاقم الحالة الخطيرة السائدة في تلك المنطقة . ومن المأمول ان يبذل المجتمع الدولي ، خلال السنة القادمة ، مجهودا مشتركا واضعا أكيدا لحمل حكومة البرتغال على اتخاذ الخطوة التاريخية التي تفتح باب الحرية والاستقلال لسكان الاقاليم الواقعة تحت ادارتها .

١٦٨ - وريثما يتم ذلك ، فاني اجد من دواعي ارتياحي ان ألحظ اتخاذ المزيد من التدابير الدولية لزيادة المساعدة الانسانية المقدمة الى اللاجئين من الاقاليم الواقعة تحت الادارة البرتغالية . واني آمل في ان تستمر هذه التدابير وتقوى .

١٦٩ - وقد ظلت مشاكل الاقاليم التابعة الباقية ، وهي تختلف من حيث نطاقها وان لم تختلف من حيث نوعها ، ظلت تحظى باهتمام الجمعية العامة ، واهتمام اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة خاصة . ان بقاء عدد كبير من الاقاليم التي لم تبلغ شعوبها بعد الاهداف المنصوص عليها في ذلك الاعلان التاريخي ، بعد ان مضى الان ما يقرب من تسع سنوات على صدوره ، امر لا يرجع الى رفض الدول القائمة بالادارة قبول مسؤولياتها بموجب الميثاق بقدر ما يرجع الى قلة ذلك التعاون الذي من شأنه الاسراع بسير عملية انهاء الاستعمار . وكما اشارت دول اعضاء كثيرة اثناء الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة ، فان مشاكل انهاء الاستعمار الباقية هي بالذات أكثر هذه المشاكل استعصاء على الحل ؛ فان الكثير من الاقاليم التي مازالت تابعة تشير صعوبات خاصة بسبب صغر حجمها وضآلة مواردها البشرية والطبيعية فضلا عن عزلتها الجغرافية

في بعض الحالات . ولذلك فقد نشأت خلافات في الرأي بين هيئات الامم المتحدة المختصة والدول القائمة بالادارة بشأن التدابير والاجراءات والمواعيد التي ينبغي تقريرها في كل حالة بذاتها .

١٧٠ - ولا غرابة في ان تدرج الدول القائمة بالادارة ، نظرا الى معرفتها الوثيقة بالمشاكل الخاصة بكل اقليم من الاقاليم التي تديرها ، على تطبيق اهمية كبيرة على الواقعية والتوازن في قرارات الامم المتحدة المتعلقة بتلك الاقاليم . ومن المفهوم كذلك ان تنظر الدول الاعضاء الاخرى الى هذا الموقف بنفاد صبر ، مشاركة منها في الرغبة العامة في الاسراع بعملية انتهاء الاستثمار . الا انني اعتقد ان هذين الامرين يجب ان بعضهما بعضا . ولا شك في انه لو اتاحت لهيئات الامم المتحدة المختصة مكنة الحصول على معلومات اوفى عن الاحوال في تلك الاقاليم التابعة فضلا عن آراء شعوبها وامانيهم ، فانه سيتسنى تلبية متطلبات هذين الامرين معا الى حد اكبر . وسعيا الى تحقيق هذا الهدف ، دأبت اللجنة الخاصة باستمرار على مالمية الدول القائمة بالادارة بأن تتخذ موقفا أكثر ايجابية من مسألة ايفاد البعثات الزائرة .

١٧١ - ان كون مشاكل الكثير من الاقاليم التابعة الباقية مشاكل معقدة عسيرة يدعو بذاته الى استصواب قيام الامم المتحدة فضلا عن المؤسسات الدولية المتصلة بها عند الاقتضاء ، بدور ايجابي أكبر في المساعدة على حل تلك المشاكل . ومن الامثلة على ما يمكن تحقيقه بفضل التعاون الوثيق بين الدول القائمة بالادارة والامم المتحدة ، العملية الموفقة التي اضطلعت بها في العام الماضي ، بناء على طلب حكومة اسبانيا ، بعثة للامم المتحدة في غينيا الاستوائية ، والتي تسنى بها لذلك الاقليم نيل الاستقلال بوصفه كيانا واحدا ، ثم الانضمام بعد ذلك الى الامم المتحدة بوصفه عضوا كامل العضوية .

١٧٢ - تبقى ، كما ذكرت في العام الماضي ، فئة خاصة من المشاكل المتعلقة بالاقاليم التي تكون اما موضع ادعاءات بالسيادة عليها متضاربة او موضع اهتمام خاص من بعض الحكومات بسبب الظروف الجغرافية او التاريخية او غيرها . وقد حاولت الجمعية العامة واللجنة الخاصة ، في اطار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، اصدار توصيات بشأن هذه الاقاليم ترمي الى تيسير التوفيق بين الدعاوى والمصالح المتباينة . وهنا ايضا تستطيع الامم المتحدة القيام بدورها فسيح في المساعدة على بلوغ الاهداف الواردة في الاعلان ، الا ان ذلك لن يتأتى الا اذا مدت لها الحكومات المعنية يد التعاون التام .

١٧٣ - وننظر الى اتساع المهام الباقية وصعوبتها ، فان املي الصادق ان تعتمد جميع الدول الاعضاء ، ولا سيما منها الدول المعنية مباشرة ، الى مضاعفة جهودها في محاولة ختامية مشتركة لبلوغ اهداف الاعلان .

تاسفًا

المسائل الأخرى

١٧٤ - خطيت هذه العام خطوة من أهم الخطوات في طريق التدوين والنموذج التدريجي للقانون الدولي، وذلك في الدورة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بقانون المعاهدات التي عقدت في فيينا في الفترة الممتدة من ٩ نيسان (أبريل) إلى ٢٢ أيار (مايو) ١٩٦٩. فقد أقر المؤتمر الذي اشتركت فيه ١١ دول اتفاقية فيينا المتعلقة بقانون المعاهدات، والمؤلفة من خمس وثمانين مادة تتناول موضوعات شتى مثل عقد المعاهدات ونفاذها، والتحفظات، والتطبيق والتفسير، والبطالان والانتهاء. وقد كلل عرض هذه الاتفاقية للتوقيع والتصديق عشرين عاما من الجهود المبذولة في هذا الموضوع في لجنة القانون الدولي، والجمعية العامة، والمؤتمر الذي عقد دورته الأولى في عام ١٩٦٨. ومع أن الاتفاقية تنص على أن انطباقها مقصور على المعاهدات التي تصدقها الدول الأطراف فيها بعد نفاذها، فقد ذكر الكثيرون من الممثلين في المؤتمر أن أحكامها، ومعظمها أقرّ أما بالاجتماع أو بأغلبية كبيرة جدا، إنما هي تجسيد للقانون القائم. ولذلك فإنه يرجح على ما يبدو أن المبادئ المعلنة فيها ستكون في الواقع محل قبول واسع النطاق حتى من قبل نفاذ الاتفاقية. ونظرا إلى أن المعاهدات تمثل الآن الجانب الأكبر من الإطار القانوني للعلاقات الدولية، ونظرا إلى أن القواعد العرفية التي تحكمها تكون في أحيان كثيرة غير واضحة ومثارا للخلاف، فإن إيضاح تلك القواعد في اتفاقية إنما هو مساهمة في تحقيق الهدف الوارد في ميثاق الأمم المتحدة والخاص بإيجاد "الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات".

١٧٥ - وتنعقد، وقت كتابة سطور هذه المقدمة، الدورة الخامسة للجنة الخاصة المعنية بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وذلك بمقر الأمم المتحدة. وهذه اللجنة منصرفة، منذ عام ١٩٦٤، إلى تدقيق سبعة من مبادئ القانون الدولي الأساسية التي كرسها الميثاق. وهذه المبادئ تتناول حظر التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، وفسخ المنازعات بالوسائل السلمية، وعدم التدخل، والمساواة السيادية، وتساوي الحقوق وتقرير المصير، وواجب الدول في التعاون مع بعضها بعضا وتنفيذ الالتزامات التي تضطلع بها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة تنفيذا يحدوه حسن النية. ويتبين من مجرد بيان هذه المبادئ أنها مبادئ تكمن في صميم العلاقات الدولية المعاصرة، وأن صياغتها في قالب ينال الموافقة العامة، ستكون خطوة كبرى إلى الأمام في طريق تطور القانون الدولي وانهاء التدريجي. ونظرا إلى ما لهذه المبادئ من صفة حيوية، فإن من الطبيعي أن يكون تحديد هامتها مهمة عسيرة تتطلب وقتا طويلا. على أنه تسنى تحقيق التقدم، منذ عام ١٩٦٤، في الوصول إلى مواطن اتفاق بشأن كل مبدأ من هذه المبادئ تقريباً، وأن أملي لشديد في أن يتسنى للجمعية العامة، بفضل جهود اللجنة الخاصة، القيام في دورة الذكرى الخامسة والعشرين لإنشاء المنظمة التي ستعقد في العام المقبل، باعتماد إعلان بشأن هذه

المبادئ ، بالاجماع . فان الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين سيكون مناسبة لا تقة جدا لقيام الجمعية باعتماد مثل هذا الاعلان الهام ، اضطلاعا منها بالمسؤوليات المترتبة عليها بموجب الفقرة ١ من المادة ١٣ من الميثاق عن تشجيع الانماء التدريجي للقانون الدولي وتدوينه .

١٧٦ - وهناك ناحية من نواحي عمل الامين العام قد تستحق تحليقا خاصا عليها في هذه الفترة المرتبكة التي كثيرا ما تخفق فيها جهود الحكومات والامم المتحدة المبدولة لايجاد الحلول للمشاكل العسيرة . ان ما نقصد الاشارة اليه هو تلك النشاطات المتنوعة العديدة ذات الصلة غير الرسمية وغير العلنية التي تندرج احيانا تحت لفظة عامة هي " المساعي الحميدة " . وهذه النشاطات تتناول مجموعة شديدة التنوع من الموضوعات وتؤلف جزءا كبيرا من عبء العمل الواقع على عاتق الامين العام ، الا انني احسب ان طبيعة هذه النشاطات وامكانياتها ليست مفهومة كل الفهم في بعض الاحيان . بل الواقع انه يحدث في حالات كثيرة جدا ان تظل نشاطات معينة منها خافية على الجمهور .

١٧٧ - ومن الطبيعي ان تلجأ الحكومات ، عندما تواجه مشاكل دقيقة تتطلب الحل العاجل ، الى الامين العام التماسا لما عساه يستطيع تقديمه شخصيا من المعونة عن طريق الاتصالات المتسمة بالحر والتمسك مع الطرف المعني الاخر او الاطراف الاخرين المعنيين . كما ان الامين العام يقدم بنفسه احيانا ، بحكم طبيعة منصبه ومسؤولياته ، على بعض المبادرات سعيا الى تشجيع الوصول الى حل مرض لمشكلة عسيرة او خطيرة ، قد تتدهور ، ان لم تحل ، الى حد من شأنه يهدد السلم والامن ، او قد تحول ، دون المحافظة على العلاقات الطيبة بين الدول ، وان لم تمس قضايا السلام والامن .

١٧٨ - ولعل طبيعة المساعي الحميدة للامين العام ، وحدودها ، والاحوال التي يمكنه ان يأمل فيها تحقيق النتائج ليست مفهومة كثيرا . وهي تتناول دائما مشكلة دقيقة عسيرة لها اثرها في هيئة الحكومات المعنية ومركزها لدى الرأي العام . وعلى هذا فانه اذا اريد ايجاد مخرج ، لزم ان يكون ذلك بالاعتماد على الثقة المتبادلة والاحترام المتبادل والكتمان المطلق . فان اي تلميح او اشارة الى ان هذا العمل او ذلك من اعمال الامين العام قد يساعد على تحقيق مكاسب سياسية لهذا الطرف او ذلك ، بل اي تلميح الى ان الفضل في هذا التطور او ذلك يمكن ان ينسب اليه علنا ، امر يكان ان يكون من المحتم ان يؤدي فورا الى تضيق فائدة جهوده . وأي ضغط علني عليه يؤدي في العادة الى نفس النتيجة ، كما ان اي نشر او اعلان من اي نوع من شأنه الاضرار على الأرجح اضرارا شديدا بالنتائج التي يمكن ان تسفر عنها جهوده . وكثيرا ما يحدث لذلك ان يوجه النقد علنا للامين العام لتقاعسه عن العمل بل ولعدم اهتمامه في الوقت الذي يكون منصرفا فيه الى العمل سرا مع الاطراف سعيا الى تسوية حالة دقيقة .

١٧٩ - وانا انما اذكر هذه الناحية بالذات من المسألة لسبب واحد ، هو اعتقادي ان ازدياد الفهم العام لوظيفة المساعي الحميدة امر قد يساعد على تعزيز فعاليتها في المستقبل .

١٨٠ - وفي هذا الصدد ، اود ان اشير كذلك الى مسألة اخرى اثيرت بشأن أهلية الامين العام لبذل مساعيه الحميدة دون اذن محدود في كل حالة من الحالات من احدى هيئات الامم المتحدة .

١٨١ - ان آرائي الخاصة بشأن دور الامين العام في المسائل التي تمس السلم والامن وشأن العمل المستقر فيما يتعلق بالمساعي الحميدة موضحة في البيان الذي اذليت به امام مجلس الامن قبل اتخاذه في ٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٦ لقراره ٢٢٩ (١٩٦٦) الذي اوصى فيه بتعيين امينا عاما لفترة اخرى . فقد قلت في تلك المناسبة :

" ان الامين العام يحيط علما بالملاحظات التي ابداهها مجلس الامن ، ويعترف بصحة الاسباب التي ابداهها في مطالبته بالاستمرار في خدمة المنظمة لمدة ولاية اخرى بأكملها . وهو يلاحظ بارتياح خاص ان مجلس الامن ، من جانب ، يحترم موقفه وتصرفه في استرعاء نظر المنظمة الى مشاكل اساسية تواجهها ، وإلى تطورات مثقلة في كثير من انحاء العالم . وهو يأمل في ان يؤدي الاهتمام الشديد الذي يولي لهذه المشاكل والتطورات الى الاسهام في تقوية المنظمة ، وإلى تعزيز قضية السلم والتقدم في العالم . وهذا الامل هو الذي يحدو بالاميين العام الى تلبية النداء الذي وجهه اليه مجلس الامن " .

١٨٢ - وبديهي ان الامين العام يعلم مجلس الامن تباعا ، حسب الاقتضاء ، بالتطورات الحاصلة في المسائل التي ينظرها ، وان هذه قد تشمل احيانا مسائل يبذل فيها مساعيه الحميدة ، اما بناء على طلب المجلس نفسه او طلب الاطراف المعنيين .

١٨٣ - ان ميثاق الامم المتحدة ، بخلاف ميثاق عصبة الامم ، توقع ، في المادة ٩٩ منه ، ان الامين العام سيكون له دور سياسي . وقد اعترفت بذلك اللجنة التحضيرية ، وشرحته ، عندما ذكرت في الفرع الثاني من الفصل الثامن من تقريرها ما يلي :

" ان الامين العام قد يكون له دور هام يؤديه بوصفه وسيطا وبوصفه مستشارا غير رسمي للحكومات كثيرة ، ولا شك في انه سيقدم من حين الى آخر ، في ممارسته لواجباته الادارية ، الى اتخاذ قرارات يصح ان توصف بأنها سياسية . ثم انه قد منح بموجب المادة ٩٩ من الميثاق ، حقا خاصا جدا يتجاوز كل سلطة منحت من قبل لرئيس منظمة دولية ، أي : لفت نظر مجلس الامن الى اية مسألة (وليس فقط اي نزاع او اية حالة) يرى انها قد تهدد حفظ السلم والامن الدوليين ومن المحال التنبؤ بالكيفية التي ستطبق بها هذه المادة ، بيد ان المسؤولية التي تمنحها للاميين العام ستتطلب ممارسة ارفع صفات المرشد السياسي واللباقة والنزاهة " .

وقد احدثت الجمعية العامة النص الوارد اعلاه الى الامين العام للاسترشاد به ، وذلك بقرارها ١٣ (الدورة ١) المتخذ بالاجماع في ١٣ شباط (فبراير) ١٩٤٦ .

١٨٤ - وجدير بالذكر كذلك ان الفقرة ١ من المادة ٣٣ من الميثاق ، تنص على انه يجب على اطراف اي نزاع من شأن استمراره ان يعرض صيانة السلم والامن الدوليين للخطر ان يلتسوا حله

باديء ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة . فإذا طلب الاطراف الاستعانة بالاممين العام في اداء واجب التماس الحل الذي يفرضه عليهم الميثاق ، او وافقوا على الاستعانة به ، صار من اختصاص الامين العام بجلاء ان يساعد هم .

١٨٥ - وفي ضوء ما تقدم ، خلصت الى نتيجة واضحة هي ان من اختصاصي بموجب الميثاق بذل مساعي الحميدة .

١٨٦ - واسمح لنفسي بان اضيف الى ذلك ان آرائي بشأن اختصاصي في هذه المسألة لا بد وانها حازت ، هي والعمل المطبق في هذا الشأن ، القبول العام من اعضاء الامم المتحدة ، وذلك لان الكثيرين من هؤلاء الاعضاء قد عمدوا الى الاستفادة ، عند نشوء المناسبة ، من مساعي الحميدة . وفي كل حالة من هذا النوع يتحتم ان يكون قرار الامين العام ان يبذل مساعيه الحميدة ، متوقفا بالطبع ، على تقديره الخاص لكون تدخله امرا مناسباً ونافعاً ، وقبل كل شيء امرا غير مؤد الى نتيجة عكسية .

١٨٧ - لقد استرعت النظر في كل من عام ١٩٦٧ والعام الماضي ، في مقدمة تقريرى السنوى ، الى مشكلة الدول الصغيرة جدا . ويسعدني جدا ان مجلس الامن ناقش هذه المسألة ماولا قبيل نهاية شهر آب (اغسطس) ، وان المجلس قرر احوالة المسألة الى لجنة خبراء مؤلفة من جميع اعضاء المجلس لمتابعة النظر فيها . ولسوف انتظر النتيجة التي تصل اليها اللجنة بكل اهتمام .

١٨٨ - وفي الاشهر الاخيرة بحث عدد حوادث اختطاف الطائرات وتحويلها عن وجهاتها المقررة ، كثيرا من الجزع في نفسي . وقد اشرت في مقدمة تقريرى السنوى في العام الماضي الى هذه المشكلة من زاوية مثل واحد محدد ، واعربت عن خشيتي من ان تؤدى حوادث الاختطاف ، ان لم يوضع لها حد ، الى اشاعة الاضطراب والفوضى في السفر الجوى الدولي .

١٨٩ - وقد ظلت على اتصال وثيق مع منظمة الطيران المدني الدولية وكذلك الاتحاد الدولي للنقل الجوى ، بشأن هذه المشكلة . ويسرنى ان مجلس منظمة الطيران المدني الدولية قد انشأ لجنة مؤلفة من احدى عشرة دولة من دوله الاعضاء ، للتوصية بالتدابير او الاجراءات الوقائية المحددة التي يلزم اتخاذها لوقف حوادث الاختطاف . واني اعتقد بان المبدأ القائل بانه لا يجوز لاية دولة او اى شخص تحقيق اية مزية من العمل الاجرامي المتمثل في الاختطاف ، انما هو مبدأ بالغ الاهمية ، وبدونه يفتح باب التشجيع لهذا العمل الذميم . واني آمل صادقا في ان يتسنى للجنة التابعة لمنظمة الطيران المدني الدولية التقدم بتوصيات محددة ، وفي ان تنال هذه التوصيات قبول الجميع .

١٩٠ - ان الاختطاف عمل لا تنقصه الخطورة عندما يكون الاضطلاع به لصالح الافراد : الا انه عندما يكتسب صبغة سياسية ويرتكب بوصفه اداة من ادوات العمل السياسي او الانتقام السياسي ، فانه يصبح حقيقا بالمزيد من الاستهجان . ولذلك فانه يكون من المستصوب الى اقصى الحدود ، لو عمدت جميع الدول الاعضاء ، حتى قبل ان تصدر اللجنة توصياتها ، الى اتخاذ التدابير

الرامية الى ضمان عدم تعريض سلامة السفر الجوي الدولي للخطر بسبب اعمال طائشة يرتكبها من ضل سواء السبيل من الافراد او المنظمات .

١٩١ - وقد قوبلت انباء نشوب الاعمال العدائية بين السلفادور وهندوراس ، في ١٤ تموز (يوليه) ١٩٦٩ ، بالجزع والانكار في الامم المتحدة . فهاتان دولتان ، في اقليم لم يعكر فيه صفو السلم الدولي شيء منذ امد طويل ، تتخذان خطوة مشثومة هي محاولة حسم الخلافات القائمة بينهما بالوسائل العسكرية . وقد قامت كلتا الحكومتين بضرر النزاع على منظمة الدول الامريكية مع ابقاء مجلس الامن على علم بتطورات الحالة .

١٩٢ - وقد استجابت منظمة الدول الامريكية بسرعة وتصميم فبذلت كل جهد ممكن لانهاء النزاع ، وذلك اولا بواسطة مجلس المنظمة مجتمعاً بوصفه هيئة تشاور ، ثم بواسطة اجتماع التشاور لوزراء الخارجية بموجب معاهدة البلدان الامريكية للمساعدة المتبادلة . وقد اتخذت هاتان الهيئتان قرارات هامة ، تسنى بفضل تنفيذها وقف القتال واعادة الحالة العسكرية الى ماكانت عليه قبل نشوب الاعمال العدائية .

١٩٣ - وفي ١٥ تموز (يوليه) ١٩٦٩ ، وجهت رسالتين متماثلتين الى وزيرى خارجية السلفادور وهندوراس ، ضمنتهما نداء عاجلا بوقف اعمال القوة فورا ، والشروع في التفاوض دون تأخير .

١٩٤ - ومما يذكر مع الارتياح ان حكومتى السلفادور وهندوراس نفذتا قرارات منظمة الدول الامريكية ، مما انتهى على وجه السرعة الاعمال العدائية التي تركت في اعقابها ، على قصر اجلها ، خسائر أليمة في الارواح والاموال . ولئن كان القتال قد توقف فان هنالك مشاكل كامنة بين البلدين ينبغي معالجتها كذلك على وجه الاستعجال تجنباً لتجدد النزاع في المستقبل . واني آمل أملاً وطيداً في ان تظهر حكومتا البلدين الحنكة السياسية التي تتطلبها الظروف ، وان تسيرا قدما في سبيل اقرار الحل السلمي الدائم لخلافتهما . واني ادعوها خاصة الى تحاشي الاضرار على اى نحو بالسوق المشتركة لبدان امريكا الوسطى التي هي كيان نعلق عليه جميعا اعظم الامال التقدم الاقليم .

١٩٥ - لقد استرعت الانظار عاما بعد عام الى ضرورة احراز التقدم في سبيل تحقيق ——— العالمية في عضوية الامم المتحدة ، بأسرع ما يمكن . ولا يسعني الا ان اقول ، مشيراً الى مثال واحد ، انه كان سيتسنى بذل جهود اكثر توفيقاً ، داخل المنظمة ، في سبيل حل مشكلة فييتنام العسيرة ، لو ان جميع الاطراف المعنيين كانوا ممثلين فيها . وهذا القول يصدق كذلك على مشكلة نزاع السلاح وخاصة عدم انتشار الاسلحة النووية : فان مما يجافي الواقعية ان نتوقع التقدم في هذا الميدان طالما ظل هنالك عضو واحد من اعضاء " النادي النووي " غير ممثل في المنظمة . ولعله كان سيتسنى تحقيق المزيد من النجاح في ازالة الصفة الانفجارية لبعض الحوادث الدولية في الشرق الاقصى ، لو كان قد

تسنى بدء حوار بشأنها بمقر الامم المتحدة مع ممثلي اولئك الذين هم الآن غائبون لسبب او لآخر. وهذه الملاحظات نفسها تنطبق كذلك على البلدان المقسومة كما ذكرت في مقدمة تقريرى السنوى في العام الماضي. واني أرى ان هذه المشكلة يجب ان تحل على نحو ما في المستقبل القريب حرصا على فعالية الامم المتحدة.

١٩٦ - وقد اوليت مسألة انشاء جامعة دولية الكثير من تفكيرى في الأشهر الاخيرة. لقد خطرت هذه الفكرة لي بسبب اهتمامي بالجهود التي تبذلها شخصيات مختلفة لانشاء معاهد العلم ذات الصلة الدولية. وفي ذهني ايضا بعض مؤسسات البحث والتدريب التي انشئت برعاية دولية وحقت نجاحا كبيرا في تشجيع الانماء الاقتصادي. واني اشعر ان الوقت قد حان لايلاء تفكير جدي لانشاء جامعة للامم المتحدة، تكون دولية حقا في طابعها ومكرسة لهدف في السلم والتقدم اللذين اعلنهما الميثاق. ومثل هذه الجامعة يمكن ان يشغل مناصب التدريس فيها اساتذة قادمون من بلدان كثيرة، ويمكن ان تضم بين طلابها شبابا من الجنسين ينتمون الى شتى البلدان والحضارات. وسوف يتسنى للطلبة القادمين من شتى انحاء العالم، بعملهم وعيشهم معا في جو دولي، ان يتفهموا بعضهم بعضا على نحو افضل. وسوف يتسنى لهم، ولصالحهم يزالوا في سنوات التكوين، تحطيم تلك الحواجز التي تفصل بين البلدان والحضارات والتي لا تؤدي الا الى اشارة سوء التفاهم وزرع الشكوك.

١٩٧ - وسيكون الهدف الاول من هذه الجامعة الدولية تشجيع التفاهم الدولي على الصعيدين السياسي والثقافي معا. واني ارى ان هذا المشروع يمكن ان يدخل عن حق في اختصاص منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، التي ينبغي ان تضطلع بالمسؤولية عن وضع التفاصيل، واختيار اعضاء مجلس ادارة الجامعة، وتعيين عالم ذي شهرة دولية لرئاستها. اما موقع الجامعة فينبغي ان يكون في بلد معروف بروح التسامح واحترام حرية الفكر. وانا شديد الامل في ان يتسنى لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة العمل على متابعة هذه الفكرة وتحقيقها في نهاية المطاف.

عاشرا

ملاحظات ختامية

١٩٨ - من الواضح بالنسبة الي انني لا استطيع ان اشير الى غير تقدم ضئيل جدا في العالم كله في تحقيق اهداف ميثاق الامم المتحدة، اى صيانة السلم والامن الدوليين، وانباء العلاقات الودية بين الامم، وتحقيق التعاون الدولي. ثم اني اشعر شعورا قويا بان الوقت المتاح لنا أخذ ينفذ، وهذا يصدق فيما يتعلق بالسلم والامن الدوليين، بما في ذلك نزع السلاح، مثلما يصدق فيما يتعلق بالانماء الاقتصادي والاجتماعي. واني آمل ان يتحقق شيء من التقدم في هذين

الميدانيين في بضعة الاشهر القادمة التي ستحتفل الامم المتحدة فيها بالذكرى الخامسة والعشرين لانشائها ،لاني اعتقد ان ذلك سيكون انسب طريقة نحتفل بها بهذه الذكرى .

١٩٩ - وقد لاحظت ، خلال الفترة المستعرضة ، ظهور بعض الدلائل المشجعة فيما يتعلق بمشكلة فييتنام . ولا اعتقد انه سيكون من المفيد ان اعلق على الحالة في فييتنام نظرا الى ان الاطراف على اتصال ببعضهم بعضا في بارس . واني اعتقد ان مثل هذه المحادثات بين الاطراف المعنيين ضرورة لوضع حل للمشكلة . على اني اجد لزاما على ان اذكر كذلك انه بالرغم من هذه الاتصالات ، فان الحرب مستمرة بما يترتب عليها من خسائر في الارواح والاموال ، وان يكن ذلك على مستوى اقل فيما يبدو . واني آمل بكل شدة في ان يتسنى حدوث 'تخفيض' جديد للقتال ، وفي ان يتسنى لشعب فييتنام حل خلافاته بنفسه دون تدخل خارجي . ومن الاهمية بمكان كذلك ، نظرا الى الفرص الكثيرة التي ضاعت في الماضي ، اغتنام كل ساحة في المستقبل والافادة منها الى اقصى حد في السير قدما في طريق التخفيض والتسوية النهائية .

٢٠٠ - لقد عقيت باسهاب على الحالة في تشيكوسلوفاكيا في مقدمة تقريرى السنوى في العام الماضي . وتابعت التطورات اللاحقة عن كذب ، كما كنت على اتصال مع الحكومة ، واني امسك عن التعليق علنا على هذه المسألة في المرحلة الحاضرة لاعتقادي بان ذلك لن يكون مفيدا في شيء .

٢٠١ - اما فيما يتعلق بايرلان الغربية ، فان الكل يعرف ان " افضل الاختيار الحر " قد انجز مؤخرا . فقد تمت استشارة مجالس المقاطعات الثمانية ، التي زيد عدد اعضائها لهذا الغرض ، وذلك في الفترة الممتدة من ١٤ تموز (يولييه) الى ٢ آب (اغسطس) ١٩٦٩ ، وقررت هذه المجالس تأييد بقاء ايرلان الغربية في جمهورية اندونيسيا . وقد طلبت ادراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة . وسيعرض على الجمعية كذلك تقريرى عن هذه المسألة فضلا عن تقرير حكومة اندونيسيا وتقرير ممثلي السيد فرناند واورتيز سانز .

٢٠٢ - وقمت على اثر الصعوبات التي نشأت بين حكومتى غينيا الاستوائية واسبانيا غني مطلع هذا العام ، تعيين السيد مارسيل تمايو ، وهو من كبار موظفي المنظمة ، ممثلا لى في غينيا الاستوائية . وكانت مهمته هي المساعدة في حل المشاكل بين غينيا الاستوائية واسبانيا ، والتعاون مع الطرفين بغية خفض التوتر الذى نشأ في العلاقات بين البلدين . وقد وصل ممثلي ، مصحوبا بعدد صغير من الموظفين ، الى غينيا الاستوائية في ١٠ آذار (مارس) ١٩٦٩ .

٢٠٣ - وعند رحيل ممثلي من غينيا الاستوائية في ٦ نيسان (ابريل) كانت الحالة قد تحسنت تحسنا كبيرا ، وكان البلد ان قد اتفقا على عدد من النقاط الهامة التي تؤشر في علاقاتهما .

٢٠٤ - وكان ذلك مثلاً تسنى فيه مساعدة بلاد حديث الاستقلال في ان يسوى قبيل فوات الاوان بعض مشاكله الدولية الملحة مع الدولة التي كانت قائمة بإدارته .

٢٠٥ - ومن دواعي جزعي الشديد ان النزاع المفجع الذي يتقابل فيه الاشقاء في نيجيريا مستمر، بما يقتطعه من ضريبة متزايدة من الموت والدمار والمجاعة . وكان اهتمامي مقصوراً على النواحي الانسانية وحدها من هذا النزاع ، وذلك لاسباب شرحتها على الملأ في مناسبات عديدة . واني على اقتناع بانه ينبغي ان يتسنى ، بصرف النظر عن جميع المصاعب السياسية وغيرها ، واستمرار النشاطات الانسانية التي تضطلع بها اسرة مؤسسات الامم المتحدة ، والحفاظ على تدفق اللوازم الى المناطق المصابة . وقبل ايام معدودة ، كنت اخاطب مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في اديس ابابا فاستندت في تعليل ذلك الى " المبادئ الانسانية الدولية " . واني آمل في اتاحة شحات اكبر من لوازم الاغاثة ، وفي قيام اولئك الاشخاص الذين هم في مراكز المسؤولية والسلطة بتيسير نقل هذه اللوازم . اما من الوجهة السياسية ، فما زلت ارى ان السبيل الصحيح هو ترك مهمة حل النواحي السياسية للمشكلة النيجيرية لمنظمة الدول الافريقية . ولقد اعجبت ، كما ذكرت مؤخراً بالمبادرات التي تنم عن الحنكة السياسية والايداع التي شهدتها المؤتمر الاخير في اديس ابابا . واني آمل في ان تعقب هذه المبادرات تصرفات تنم عن الحكمة وروح المصالحة من كلا الطرفين ، بحيث يتسنى الوصول بالوسائل السلمية الى تسوية عادلة منصفة للمساءل التي تسببت في هذه الحروب المفجعة .

٢٠٦ - وقد لفت وزير خارجية جمهورية ايرلندا نظري الى " الحالة في شمال ايرلندا " في الوقت الذي عرضت فيه المسألة على مجلس الامن . كما كنت على اتصال كذلك بحكومة المملكة المتحدة بشأن هذه المسألة . الا انه نظراً الى كون المسألة مدروسة جيداً في جدول الاعمال المؤقت للـدورة الرابعة والعشرين للجمعية العامة ، فاني لا اود ابداء المزيد من الملاحظات عليها .

٢٠٧ - هذا وكنت قد اقترحت ، في مقدمة تقريرى السنوى في العام الماضي ، الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لانشاء الامم المتحدة في عام ١٩٧٠ " الاحتفال الثلاثي " ، ومن دواعي سرورى البالغ ان هذا الاقتراح صادف القبول من الجمعية العامة ، فانشأت في دورتها الثالثة والعشرين لجنة تحضيرية لهذا الغرض . وقد تابعت عن كثب مداوات اللجنة التحضيرية ، وكنت على اتصال وثيق باعضاء مكتبها ، واني اود ان اعرب عن تقديري لهم للمبادرات الجريئة الكثيرة التي تزمع اللجنة حسيماً علمت ، توصية الجمعية العامة بها في دورتها الرابعة والعشرين . واني على اقتناع شديد بأن الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لا ينبغي ان يكون شكلياً بل موضوعياً . ان على جميع هيئات الامم المتحدة ، في رأيي ، بذل جهد خاص للوصول الى اتفاق محدد بشأن المسائل الرئيسية التي تحظى باهتمام المنظمة من امثال الانماء ، وصيانة السلم ، ونزع السلاح ، وانهاء الاستعمار والعلاقات الودية بين الامم .

٢٠٨ - وكما ذكرت في موضع آخر، فإن الذكرى الخامسة والعشرين ستوافق بدء عقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني . ويجرى الاحتفال كذلك بالسنة الاولى من العقد بوصفها السنة التعليمية الدولية . ومما يسمدني جدا ان منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ستضطلع في عام ١٩٧٠ بمجهود خاص لمعالجة مشكلة تفشي الامية والجهل . وقد اقترحت في موضع آخر اعلان العقد الثامن عقدا لنزع السلاح كذلك . كما ان سنة ١٩٧٠ توافق الذكرى العاشرة لاعتماد الجمعية العامة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وبكل هذه السبل العديدة المتاحة للعمل البناء، آمل ان تخطو المنظمة في الاشهر القادمة خطوات كبرى في الطريق الذي يحمل الشعار الذي تقرر ان يكون شعار الذكرى الخامسة والعشرين ، أى " السلم والتقدم " .

توقيع

او شانت

الامين العام

١٥ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٩

كيفية الحصول
على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من
المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم .
استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى :
الأمم المتحدة ، قسم البيع بنيويورك أو جنيف .

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

٨٨٢٩-٧٠
آب (أغسطس) ١٩٧٠

Litho in U.N.

الثن : دولار أمريكي
(أو ما يعادله من النقود الأخرى)

Price: \$U.S. 1.00 (or equivalent in other currencies)

Introduction to the Annual Report of the Secretary-General on the Work of the Organization

(September 1969)

Official Records: Twenty-Forth Session, Supplement No. 1A (A/7601/Add.1)

طبع في الأمم المتحدة

08829-August 1970-770